واقعا في مفهوم سلبي ويكون الامتياز حاصلا بتمام الماهية فهذا لا يقتضي
وقوع التركيب في تلك ~~الحقيقة وذلك لان~~ والدليل عليه ان التركيبات
تنتهي بتحليل تركيبها الى بسائط وكل بسيطين فلا بد وان يشتركا في
سلب ما عداهما فلو كان الاشتراك في الامر السلبي مع الاختلاف
في الماهية يوجب التركيب لزم كون البسيط مركبا وذلك محال فثبت
انه اذا كان الاشتراك في الامر السلبي مع الاختلاف في الماهية
يوجب التركيب لزم كون البسيط مركبا وذلك محال فثبت انه اذا
كان الاشتراك واقعا في مفهوم سلبي فان ذلك لا يوجب التركيب
وايضا اذا كان الاشتراك واقعا في مفهوم ثبوتي والامتياز كان واقعا
في مفهوم سلبي فهذا ايضا لا يقتضي وقوع التركيب وذلك الى المركب
اذا تركب عن جزئين فذلك المركب يشارك كل واحد من جزئيه في
طبيعة ذلك الجزء ويمتاز عنه بالجزء الآخر وذلك لا يقتضي وقوع
التركيب في ذلك الجزء الآخر والا لزم ان يكون كل بسيط مركب
وذلك محال فثبت انه اذا كان الاشتراك واقعا في مفهوم
سلبي والامتياز واقعا في امر ثبوتي ~~والامتياز واقعا~~ فان ذلك
لا يوجب التركيب في ذلك الشيء وبهذا لو كان الاشتراك واقعا وقوع
في امر ثبوتي والامتياز واقعا في مفهوم سلبي فذلك وقوع التركيب
وانما الشرط في وقوع التركيب ان يحصل الامتياز في مفهوم ثبوتي
فح يلزم وقوع التركيب شرط آخر وهو ان يكون كل واحد منهما به الامتياز

وما به

وما به جزا من تلك الحقيقة اذا عرفت هذا فنقول الزام التسلسل في
الاحوال غير لازم وذلك ان السوادية واللونية والعرضية مثلا
متباينة بخصوصياتها ومشاركة في كونها احوالا الا ان كونها احوالا
مفهوم سلبي لا ثبوتي لانه لا معنى لكونها احوالا الا انها لا موجودة ولا
معدومة وقد بينا انه اذا حصل الاشتراك في مفهوم سلبي والامتياز
في مفهوم ثبوتي ان ذلك لا يوجب اثبات الحال للحال وان ذلك
السوال عجز عن جوابه الاولون والاخرون غير لازم وللقايل ان يقول
لم قلتم ان كونها احوالا مفهوم سلبي ولكن لا معنى لكونها احوالا الا
انها لا موجودة ولا معدومة لم قلتم انه ليس كذلك لا بد لهذا من
دليل قال الامام نحن لا نسلم ان الاحوال اشتركت في مفهوم
اخر ثبوتي وكذا كونها لا موجودة ولا معدومة وهذا لان الاحوال
عندي مختلفة ماهياتها ومشتركة في هذا القيد السلبي واذا كان كذلك
لا يلزم التسلسل لم قلتم انه ليس كذلك لا بد لهذا من دليل قالت
البقاهاه لا شك انا اذا اثبتنا احوالا فقد اشتركت في مفهوم
الثبوت واشتركت في مفهوم كونها صفة وهذا المفهوم
امر ثبوتي وقد اختلفت بالخصوصية فيلزم ما قلناه حتى لو منعتم
وقوع الاشتراك بين الاحوال في مفهوم ثبوتي منعنا وقوع
الاشتراك بين السواد والبياض وجعلنا ذلك من قبيل تواردر

الاسم على المعانى المختلفة واما الكلام المنقول عن الفلاسفة والوجوه والاعتبارات
المنقولة عن المتكلمين فهو فى غاية الضعف لان قولهم اللونية والعرضية موجودات
فى الاذهان لا فى الاعيان ان ~~لانهم~~ ان كون السواد لونا وعرضا غير موجود
فى الاعيان فهذا باطل لان اللون ان لم يكن موجودا فى الاعيان امتنع ان
يكون هذا اللون الموجودة عبارة عن ماهية مركبة عن اللون وعن كونه
هذا واذا لم يحصل اجزاء المركب فى الاعيان امتنع حصول ذلك المركب
فى الاعيان وان عنوا به ان العلم بكونه لونا اوعرضا موجودا فى الاذهان فهذا
حق لكن بحثنا ليس عن العلم باللونية والعرضية بل عن اللونية والعرضية
وذلك انه حصل الامتياز بين هذه المفهومات فى العلوم والعقول فوجب
ان يكون الامتياز حاصلا فى ماهياتها والا لكانت هذه العلوم والتعقلات
غير مطابقة فهذه المعقولات والمعلومات فح يكون جهالات لا علوما
وقد دللنا على انها علوم فوجب ان يكون هذه الامور فى انفسها حقايق
فيتميز بعضها الى عن البعض وح يعود البحث بتمامه قال الحكماء نحن
اذا قلنا اللونية موجودة فى الاذهان لا نريد به انه لا ثبوت له فى
الخارج بل نعنى به ان انفراد بعض هذه الاجزاء يوجد بحيث يكون كل
واحد مستقلا بوجود نفسه ممتازا عن وجود الجزء الآخر انما يكون
فى الاذهان اما من الخارج وهى وان كانت ثابتة الا انه لم يتميز
وجود احدهما عن الآخر بل الوجود فى جميع الاجزاء واحدا والا فكيف
يظن

يظن العاقل منا ان السواد مركب مع انه لاتحقق اجزاوه معه
في الخارج هذا لايقوله عاقل اعاذنا الله من بعض الباطل فهذا تمام
تقرير هذا البحث متن

واما الجواب عن الحجة الثانية الخ

التفسير لما فرغ الامام رحمة الله عليه من ايراد اجوبة البقاة وترتيبها
شرع في ذكر الجواب الذي يختاره وتقريره ان نقول ما المانع
من ان تكون صفات موجودة قايمة بماهية السواد اما قوله يلزم
قيام العرض بالعرض قلنا التزام هذا اولى من التزام اثبات
الواسطة بين الموجود وبين المعدوم وان قلتم ان العرضية والسو ريه
واللونية مشتركة في كونها احوالا وصفا تا فيلزم ان يكون للحال
حال الى غير النهاية فنقول قد بينا ان كونها وصفا واحوالا اشارة
الى قيد سلبي والاشتراك في القيد السلبي لايوجب وقوع
التركيب فلا يدفع ماذكرتم قال المثبتون نحن الزمنا بهذه
الحجة البقاة والالتزام قيام العرض بالعرض مذهب اتفق
المتكلمون على بطلانه فلا يصلح جوابا عما ذكرناه وباقي الكلام
الى اخر التقريع ظاهر اما الجواب عن الحجة الثالثة وهي قولهم
الماهية لاموجودة ولامعدومة قلنا هذا يقتضي ان هنا ماهيات
مغايرة بمجرد كونها وجودا اوعدما ولايقتضي ان ههنا امورا

امورا لايصدق عليها انها ليست موصوفة بالوجود ولا موصوفة بالعدم
فاين احد البابين من الآخر اما الوجه الرابع فحاصله يرجع الى احد الوجهين المتقدمين
وقد ابطلناهما واما الوجه الخامس فالجواب عنه وهى ان الحالية التى هى
الاسودية معلومة بالاستدلال وكون الجسم اسود معلوم بالضرورة
فيلزم ان تكون الحالة التى هى الاسودية مغايرة لكون الجسم اسود
ثم الكلام فيه كما فى الاول فيلزم التسلسل لايقال حقيقة الاسودية
معلومة بالضرورة والمطلوب بالاستدلال كونها مغايرة لذات
الجسم لانا نقول اذا جاز ذلك فى الحال فلم لايجوز مثله فى المعنى

متن
التفريع على القول بالحال الخ

التفسير اعلم ان القائلين بالاحوال زعموا انها قسمان احوال
معللة مثل كون الجسم متحركا فانها حالة معللة بالحركة والعالمية
فانها حالة معللة بقيام العلم واحوال غير معللة كاللونية والعرضية
للسواد وسوادية السواد وبياضية البياض ثم اتفق القائلون
بالاحوال على ان الموجودات متساوية فى الذوات مختلفة بهذه
الاحوال ثم اختلف القائلون بالاحوال فى امر الوجود فالذى
ذهب اليه اصحابنا انه نفس الذات وزعمت المعتزلة انه صفة
زائدة على الذات والقول بكون المعدوم شيا وذاتا وحقيقة

لا يستقيم الا بالقول بكون الوجود زايدا على الماهيات والذوات
متن
والذى اختاره تفريعا على القول بالحال الخ
التفسير اختيار الامام ولبعض المحققين رحمهم الله ان الموجودات
غير مشتركة فى مسمى الذات اشتراكا معنويا واحتج الامام عليه بوجوه
الاول لو كانت الذوات متماثلة لصح على كل واحد منها ما يصح
على الآخر لان المتماثلات لابد وان تكون مشتركة فى الاحكام اللازمة
اعنى ما وجب لاحدهما وجب للآخر وما استحال على احدهما لذاته
استحال على الآخر وما جاز على احدهما جاز على الآخر فكان يلزم
انقلاب القديم حادثا والحادث قديما والجوهر عرضا والعرض
جوهرا وهو محال بالضرورة فان قيل لا نسلم انه لو كان متماثلة
فى مفهوم الذات لصح على كل واحد منها ما صح على الآخر لا بد لهذا
من دليل ولئن سلمنا ان ما ذكرتم من الدليل يدل على المتماثلات
بحسب اشتراكها فى كل الاحكام اللازمة ولكن هاهنا ما يأباه
بيانه من وجوه الاول ان الذات حالة الحدوث يجب افتقارها
الى الفاعل وحالة البقاء يمتنع افتقارها اليه مع ان الذات
واحدة فى الحالتين واذا جاز ان ينقلب الشئ الواحد من الوجوب ب
الذاتى الى الامتناع الذاتى بحسب الزمانين فلان يجوز

ذلك في المثلين كان اولى الثاني العرض الذي لا يبقى يصح ان يحدث في زمان
عدمه مثله ولا يلزم من صحة حدوث مثله في ذلك الزمان صحة وجوده
في ذلك الزمان الثالث وهو ان الممكن المعين يحتاج الى موثر
معين او شرط معين وعلة تلك الخاصة الامكان لانا لو رفعنا الامكان
بقى الوجوب او الامتناع وهما مستغنيان عن الموثر ثم ان الامكان مشترك
بين الممكنات ولا يلزم من اشتراكها في الامكان اشتراكها في الحاجة
الى ذلك الموثر المعين وهو محال بالضرورة ولئن سلمنا ولكن لم قلتم
انه يصح انقلاب القديم محدثا والمحدث قديما والعرض جوهرا وبالعكس
وهذا لان القديم عبارة عن ذات بوصف مخصوص فاذا ازال ذلك
الوصف خرجت تلك الذات عن ان تكون قديمة فلم ينقلب
القديم حادثا لان ذلك القديم هو المجموع وقد انعدم وكذا القول
في الجوهر والعرض ولئن سلمنا ولكن لم قلتم ان ذلك محال ثم نقول ما
ذكرتم يشكل بالحيوان وتقريره وهو انا لا نشك في اشتراك
الحيوانات في مفهوم الحيوان فنقول كل ما جاز على فرد من افراد
الحيوان جاز على غيره من الافراد بالوجه الذي ذكرتم فيلزم جواز
انقلاب الانسان حمارا والحمار انسانا وكذلك الكلام
في سائر الاجناس والجواب اما قوله لم قلتم انه ما صح على احد
المتماثلين صح على ما يماثله قلنا قبول الذات لامر من الامور
من

من الامور من حيث هى هى من لوازم تلك الذات والالزم انقلاب
الشى من لاقبول الشئ الى قبوله و هو محال لانه قلب للحقايق وقلب
الحقايق باطل واذا ثبت انه من لوازم الحقيقة من حيث هى هى
لزم تحقيق القبول فى كل فرد من افراد تلك الحقيقة والالزم انفكاك
اللازم عن الملزوم وح لايكون اللازم لازما وبعبارة اخرى نقول
الذات اذا كانت قابلة لامر من الامور فاما ان يكون لزوم القبول
لماهى هى اولامر زايد فان كان الاول يلزم التساوى ضرورة المساواة
فى علة القبول و ملزومه وان كان الثانى نقلنا الكلام الى تلك
الواسطة فنقول حصوله لبعض الذوات اماان يكون للمشترك
اولامر زايد فان كان الثانى الاول لزم ماذكرناه من التقرب
وان كان الثانى نقلنا الكلام اليه فيلزم اما التسلسل او الانتقال
الى مايقبله لذاته وح يحصل المرام اماقوله ماذكرتم من الدليل
وان دل على تساوى المتماثلات فى اللوازم ولكن ههنا مانابأه
قلنا لانسلم اماقوله فى الوجه الاول الذات حالة الحدوث
الخ قلنا لانسلم ان الذات من حيث هى هى يقتضى محة
المقدورية وانما يقتضى ذلك بشرط الحدوث وفى زمان
البقا فقد شرط الاقتضا فزال الاقتضا اماقوله فى الوجه
الثانى العرض الذى لايبقى الى اخره قلنا نحن نحيل عليه الوجود

الثاني بعد وجود آخر متصل به في زمان سابق على ذلك الزمان
وهذه الاستحالة ما كانت لذاته وحقيقته بل لامر اخر زايد على حقيقته
حسب ما قلناه في صحة المقدورية بالحادث اما قوله في الوجه
الثالث الممكن المعين انما يحتاج الى المؤثر المعين الخ قلنا الفاعل
عندنا لجميع الممكنات بمعنى لانه لا فاعل الا الله وايضا لا نسلم
ان امكان الممكن المعين علة لاحتياجه الى ذلك المؤثر بل الامكان
علة لاحتياجه الى مطلق المؤثر ثم ذلك المؤثر المعين علة لذاته المخصوصة
لوجود ذلك المعين فلم قلتم انه ليس كذلك لا بد لهذا من دليل
اما قوله لم قلتم انه يصح ان ينقلب القديم حادثا والجوهر عرضا
وبالعكس قلنا لان الذات القديمة اذا اتصفت بوصف حتى
صارت متميزة به عن الذات الحادثة ثم ان ذلك الوصف
يجوز ثبوته للذات الحادثة فاذا فرضنا ان ما يثبت من الوصف
للقديم يثبت للحادث وما يثبت للحادث يثبت للقديم لزم ان
يكون تلك الذات التي كانت قديمة كانت حادثة فتكون الذات
التي لا اول لها اول وبالعكس وهو محال بالضرورة اما قوله ما ذكرتم
يشكل بالحيوان الخ قلت المخصوص بخصية الانسان من الحيوان
بوصف الانسانية والناطقية انما هو الله سبحانه وتعالى ولا يمكن
مثله في الذوات لان ذات الله تعالى عندكم مثل لغيره فلو افتقر

الى

الى المخصص يلزم ان يكون ذات الله تعالى مجهولا وهو محال الوجه الثانى
وهو ان الذوات لما كانت متساوية وجب ان يصح على كل واحد
منها ما يصح على الآخر فاختصاص الذات المعينة بالصفة المعينة
اما ان تفتقر الى مرجح او لا تفتقر الى مرجح والثانى محال والا لزم ترجح
احد طرفى الممكن على الآخر من غير مرجح واما ان كان الاول فذلك
المرجح المخصص اما ان كان ذاتا او صفة لذات فان كان الاول
فاختصاصه من بين ساير الذوات بالمرجحية اما ان كان لمخصص
او لا لمخصص والثانى يلزم منه الترجيح من غير مرجح وهو محال والاول
فاما ان يكون المخصص له بالمرجحية ذاتا او صفة ويلزم التسلسل
وهو محال واما ان كان صفة فاختصاصها ببعض الذوات لا يخلوا
اما ان يفتقر الى مرجح او لا يفتقر الى مرجح ويعود البحث بتمامه فعلم
ان الموجودات لو كانت متساوية فى مفهوم الذات يلزم احد
هذه الاقسام الباطلة فيكون القول به باطلا واعلم ان لهذه النكتة
تحرير آخر وذلك ان القول باختصاص الذات بالصفة المعينة
ان لم يكن لامر فقد ترجح احد طرفى الممكن على الآخر من غير مرجح وان كان
لامر فاما ان يكون ذلك الامر موصوفا بتلك الذوات فح لا تكون
الذوات ذوات بل صفات وهو محال او صفة لها والكلام فيها كما

الاول ولزم التسلسل وهو محال او لاصفة لها ولاموصوفاتها وهو اما ان يكون موجبا وهو محال لان نسبته الى الكل واحدة او مختارا وكل ماكان اثرا للقادر فهو متجدد فهذه الصفة متجددة فالذوات خالية في العدم عن هذا الصفات متن

اما قوله اذا جعلنا الخصوصية ذاتا ومابه الاشتراك صفة يدفع السؤال والاشكال الخ

التفسير اعلم ان العقلا اتفقوا على انه يمتنع الاشتراك في الملزوم مع الاختلاف في اللوازم اما الاشتراك في اللوازم مع الاختلاف في الملزوم فجايز وواقع اذا ثبت هذا فنقول مامرنا اليه في الملزوم والجاد في اللوازم وهو جايز اما ماذهب اليه الخصوم فنقول بالاستوآء في الملزوم مع الاختلاف فالذي صرنا اليه معقول والذي صار اليه الخصوم محال في المعقول متن

تقسيم الموجودات اما ان يكون واجب الثبوت لذاته وهو الله تعالى الى اخره

التفسير هذا هو التقسيم الثابت للموجودات وهي القسمة الاولى وتقريرها ان نقول الموجود اما ان كان قابلا للعدم اولايكون قابلا للعدم من حيث هو هو والاول هو الممكن لانه لما فرضناه موجودا كان قابلا للوجود

مطلب في ثبوت الوجوب والامكان

للوجود وهو يقبل العدم بحسب هذا التقدير فيكون قابلا للوجود والعدم
ولا نعني بالممكن سوى هذا القدر واما ان كان الثاني فهو الواجب
لذاته وهو الله سبحانه وتعالى اذا عرفت هذا فنقول قوله الموجود
اما ان يكون واجب الثبوت لذاته فاعلم ان واجب الثبوت
ينقسم الى ما يكون واجب الثبوت لغيره وان كان ممكنا لذاته
وهو كالمعلول بالنسبة الى العلة والى ما يكون واجب الثبوت
لذاته وحقيقته اذا ثبت هذا فنقول قوله لذاته يحترز به عن الواجب
لغيره اما الممكن فاعلم ان الممكن تارة يكون ممكن الثبوت لغيره
وتارة لا يكون كذلك الا ان كل ما كان ممكن الثبوت لغيره لابد
وان يكون ممكن الثبوت في نفسه ولا ينعكس اذا عرفت هذا فنقول
المعلول اذا نظرنا اليه من حيث هو هو كان ممكن الثبوت والعدم
اما اذا نظرنا اليه مع ثبوت علته او مع عدم علته فانه لا يكون ممكنا
واحترزنا بقولنا لذاته عما اذا اخذناه مع ثبوت علة ثبوته او
اخذناه مع وصف كونه موجودا فانه واجب بهذا الاعتبار
لا ممكنا متن

فان قيل الواجب لذاته يساوي سائر الموجودات في اصل
الوجود ويخالفها في الوجوب وما به الاشتراك غير ما به الامتياز

فالوجود غير الوجوب ولانا ندرك التفرقة بين قولنا موجود واجب وبين
قولنا موجود موجود ولو كان الوجود هو الوجوب لما بقي الفرق واذا ثبت
ان الوجود غير الوجوب فنقول اما ان يكون بينهما ملازمة او لا يكون
الى اخره

التفسير اعلم لما فرغ الامام الاستاذ رحمة الله عليه من تقسيم الموجودات
الى الواجب والممكن شرع في ايراد الشكوك على القول باثبات
واجب الوجود لذاته وتقريره ان نقول لو تحقق الواجب لذاته
لايخلوا اما ان يكون وجوده مساويا لساير الموجودات في مفهوم
الوجود او لا يكون والثاني محال لما بيناه من الدلايل الدالة على ان الوجود
مشترك والذي ذكره الامام هنا وهو انا ندرك التفرقة بين قولنا
موجود واجب وبين قولنا موجود موجود وهذا يدل على ان الوجوب
مغاير للوجود لان الوجوب لو كان هذا الوجود لم يبق فرق بين الحكمين
ولما كان الفرق بينهما ثابتا بالضرورة علم ان الوجوب مغاير للوجود
فان الواجب لو كان موجودا لكان مشاركا لساير الموجودات
في الوجود ومخالفا لها في الوجوب وهذا يكفي لبيان هذه الشبهة
سوآ كان الوجود مشتركا بين الموجودات او لم يكن وانما قلنا
ان هذا التقدير ايضا محال وذلك لان الوجوب والوجود لايخلوا
اما ان كان بينهما ملازمة او لا يكون والثاني محال لوجهين الاول

ان

مطلب فى اثبات واجب الوجود هو الاول

ح يجوز تحقق ذلك الوجود بدون الوجوب وهو محال لانه ح ينقلب
الواجب ممكنا وانقلاب الحقايق محالا وايضا الواجب لذاته
يجب وجوده دايما ويمتنع عليه العدم واذا جاز وجود ذلك بدون
الوجوب لكان ممكنا واذا كان ممكنا جاز عليه العدم لذاته وما
كان كذلك استحال ان يكون واجبا الثانى وهو انه ح يجوز تحقق
الوجوب بدون الوجود وهو محال لان صفة الوجوب صفة
للوجود ونعت له وتحقق الصفة بدون الموصوف والنعت
بدون المنعوت باطل بالضرورة فاذن استحال القول بكون
الوجوب والوجود لاملازمة بينهما واما الاول وهو ان يكون بينهما
ملازمة فهو ايضا محال لانه لايخلو اما ان يكون كل واحد منهما مستلزما
للآخر او يكون الوجود مستلزما للوجود او يكون ذلك بواسطة
علة مباينة لهما والاول محال لان اللازم محتاج الى الملزوم فلو كان
كل واحد منهما مستلزما للآخر لزم الدور وهو محال والثانى
محال ايضا والالزم ان يكون كل واحد واجبا لما بينا ان الوجود
حقيقة واحدة مشتركة بين ساير الموجودات وهو محال
بالضرورة لانه كان يلزم ان لاينعدم موجود البتة ولايتجدد حادث
اصلا وفساده معلوم بالضرورة الثالث وهو ان الوجود لو كان
مستلزما للوجوب يلزم كون الوجوب معلولا للوجود وهو

وهو محال اما اولا فلان لو كان معلولا لكان ممكنا وكل ممكن مالم يجب
صدوره عن علة لان يصدر عنها وانما قلنا ذلك وذلك لانه لو لم يجب
صدورها عنها لايخلو اما ان كان ممتنعا او ممكنا والاول محال والا لما
كان معلولا لغيره والثاني ايضا محال لانه ح يجوز صدوره عن علة التامة
ويجوز لاصدوره عنها فاما ان يفتقر الى مرجح اولايفتقر اليه والاول محال
والالما كانت العلة التامة علة تامة له والثاني محال والالزم الترجيح
من غير مرجح بالنظر الى الموجب وهو محال بالضرورة ولم يذهب اليه
عاقل من العقلاء في الموجب وان صار اليه المتكلمون في الفاعل المختار
واذا بطل ذلك تعين ان يكون صدور الممكن عن علة التامة واجبا فصح
قولنا ان الوجوب مالم يجب صدوره عن علة لايصدر عنها فيكون
للوجوب وجوب اخر لا الى نهاية وايضا يلزم ان يكون الوجوب
ثابتا قبل الوجوب وهو محال بالضرورة والثاني وهو ان الوجوب
لو كان ممكنا لكان الواجب ثابتا قبل الوجوب لذاته اولى ان يكون
ممكنا فيلزم كون الواجب لذاته ممكنا وهو محال والثالث ايضا
محال وهو كون الوجوب مستلزما للوجود اما اولا فلان الوجوب
صفة للوجود والصفة تفتقر الى الموصوف فلو افتقر الموصوف
الذي هو الوجوب الى الوجوب لزم الدور وهو محال واما ثانيا

فلان

فلان الوجوب نسبة بين الذات والوجود والنسبة بين الشيئين
متأخرة عنهما فلو كان الوجوب مستلزما للوجود يلزم كونه متقدما
على الوجود فيلزم كون الشيء متقدما ومتأخرا معا وهو محال والرابع
ايضا محال وهو ان تكون الملازمة بينهما معلولة لعلة منفصلة اما اولا
فلانه يلزم كون الوجوب والوجود معلولين وهو محال لما قررناه
وايضا الواجب لذاته محتاج الى غيره وهو محال الثاني وهو
ان تلك العلة اما ان تكون موصوفة بالوجود والوجوب ويكون
الوجود حالا في ذات تلك العلة وكذلك الوجوب يكون
حالا في ذات تلك العلة ايضا ويكون احدهما كذلك دون
الآخر او يكون تلك العلة حالة في الوجود والوجوب او حالة في
احدهما او لا تكون حالة في واحد منهما فهذه اقسام اما الاول
فمحال والا لزم كون الوجوب الواجب لذاته محتاجا والمحتاج
الى الغير ممكن لذاته فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا خلف واما
ثانيا فلانه يلزم ان يكون ما ليس بموجود علة للوجود والوجوب
وكل ما ليس بموجود معدوم فيلزم ان يكون العدم علة للوجود
والوجوب وهو محال بالضرورة والثالث وهو انه يلزم كون
الوجوب معلولا وهو محال لما بيناه من الوجهين واما الثاني
وهو ان يكون تلك العلة موصوفة باحدهما دون الآخر فلا يخلو

اما ان تكون موصوفة بالوجود فقط وهو محال لانها ح تكون ممكنة فتفتقر
الى علة اخرى والكلام فيها كما فى الاول ولزم التسلسل واما ان كانت
تلك العلة موصوفة بالوجوب دون الوجود فلانها ح تكون ممتنعة
الوجود فيكون الممتنع مؤثرا فى الوجود والوجوب وهو محال واما
القسم الثالث وهو ان تكون تلك العلة حالة فيها فهو محال لما بيناه
انه يمتنع حلول الواحدة فى الذاتين وايضا فاما ان تكون لازمة لها
او لا تكون لازمة لها فان كان الثانى امكن زوالها فامكن زوال
ملازمها ويلزم ما قدمناه من المحال وان كان الاول فاما ان تكون تلك
العلة مستلزمة للوجود والوجوب او يكون الوجوب والوجود
مستلزمين لها او لا احدهما او لها او علة اخرى الى اخر ما قررناه وان
كانت العلة غير موصوفة بالوجود والوجوب ولا ايضا هى صفة
لها فهو محال لانه ح يكون الواجب لذاته مفتقرا الى علة منفصلة
عنه وما كان كذلك لابد وان يكون ممكنا فيلزم ايضا ان يكون الواجب
لذاته ممكنا لذاته وهو محال فاذن القول بوجود موجود واجب
الوجود يستلزم احد هذه الاقسام فيكون القول به باطلا الوجه
الثانى وهو ان كل ما وجب وجوده فهو ذات وكل ذات فهو
يساوى ساير الذوات فى الذاتية فكل ما يساوى ساير
الذوات فى الذاتية فهو ممكن لذاته فواجب الوجود لذاته ممكن

لذاته

لذاته هذا خلف اما المقدمة الاولى وهو انه لو وجد واجب الوجود لكان
ذاتا لانه لو وجد لكان مستقلا بذاته وانما بنفسه ولا معنى للذات الا
ذلك واما المقدمة الثانية وهو ان كل ذات تساوى ساير الذوا ت
فى الذاتية فدليلها من وجهين الاول ان الذات تمكن تقسيمها الى الوا جب
والممكن والمفارق والمقارن ومورد التقسيم مشترك بين الاقسام
الثانى اذا اعتقدنا ذاتا ثم اشككنا بعد ذلك فى ان تلك الذات واجبة
او ممكنة او مفارقة او مقارنة فان شككنا فى هذه القيود لا يزيل عنا
اعتقاد كونه ذاتا فعلمنا ان مسمى الذات مشترك بين هذه الاقسام
واما المقدمة الثالثة وهو ان الذوات لما تساوت باسرها
فى الذاتية كانت الذوات باسرها ممكنة وذلك ان حكم الشئ
حكم مثله فلما ثبت حكم للامكان لبعضها ثبت حكم الامكان لكلها
فصح ما ادعيناه الى اخره الثالث لو تحقق واجب الوجود لكان
وجوده معلولا والتالى باطل فالمقدم مثله بيان الشرطية وهو
انه لو كان وجوده مساويا لوجود ساير الموجودات فى مسمى الوجود
لما ذكرنا فى باب كون الوجود زايدا او مشتركا فيه بين ساير الموجودات
وما ذكرناه آنفا فى كون الذوات مشتركة فى مسمى الذات اذا ثبت هذا
فنقول ذلك الوجود الذى هو قدر مشترك فيه بين ساير الموجودات

لا يخلوا اما ان كان واجبا او ممكنا والاول محال والا لكان حيث تحقق تحقق
الوجوب فكان كل موجود واجبا هذا خلف واما ان كان ممكنا فانما
تحقق كان ممكنا وكل ممكن لابد له من مؤثر فاذن واجب الوجود معلول
وانما قلنا ان ذلك محال وذلك لان المؤثر في وجود الواجب اما
غيره او ذاته والاول محال والا لكان واجب الوجود لذاته مفتقرا في وجوده
الى غيره وهو محال والثاني ايضا محال لان ماهيته اما ان يقتضي الوجود
بشرط كونها موجودة بذلك الوجود او بوجود آخر اولا بشرط
الوجود والاول محال والا لزم كون الشيء موجودا مرتين واما ثانيا فلانه يفضي
الى التسلسل والثالث محال والا لزم كون المعدوم علة للوجود فيسد
طريق العلم بوجود الصانع وهو باطل والرابع لو تحقق موجود هو واجب
لكان وجوبه لا يخلوا اما ان كان عدما او وجودا والاول باطل لان الوجوب
يقتضي اللاوجوب الوجود ولاوجوب الوجود يصدق على الممتنع والممكن
المعدوم والصادق على العدم لابد وان يكون عدما فاذن لاوجوب
الوجود امر عدمي فيكون الوجوب الذي هو نقيضه امرا وجوديا ضرورة
ويمتنع ان يكون امرا وجوديا لانه اما ان يكون نفس ذات الواجب
او جزءا من اجزائه داخلة او صفة خارجة عنه والاول محال اما الاول فلان
ذاته محكوم عليها بالوجوب والمحكوم عليه لابد وان يكون مغايرا للمحكوم
به واما ثانيا فلانا ندرك التفرقة بين قولنا ذاته وذاته وبين قولنا

ذات

ذات الله تعالى واجبة واما ثانيا فلان الوجوب نسبة اوكيفية
نسبة الوجود اليه والنسبة وكيفية النسبة متأخرة عن الذات المنسوب
اليها الذات فيكون الوجوب متأخرا عن ذاته والمتأخر عن الشيء يمتنع
ان يكون هو نفس ذلك الشيء واما انه يمتنع ان يكون جزأ من الذات
الواجبة فلانه ح يلزم ان يكون الواجب لذاته مركبا وكل مركب ممكن
فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا خلف واما ان يمتنع ان يكون الوجوب
صفة للواجب فلان الصفة تفتقر الى الموصوف والمفتقر الى
غيره لابد وان يكون ممكنا فالوجوب ممكن واذا كان الوجوب
ممكنا لذاته كان الواجب لذاته اولى ان يكون ممكنا لذاته فصح ما ادعينا
الخامس لو وجد واجب الوجود لكان مفتقرا الى الزمان والمفتقر
الى الغير ممكن لذاته بيان الاول ان واجب الوجود لابد وان يكون
دائم الوجود والمعقول من الذوات هو الذي يكون موجودا في الآن وفيما
قبل وفيما بعد لكن الوجود في الحاضر وفي الماضي وفي المستقبل يتوقف
على تحقق الماضي والحاضر والمستقبل لان حصول الشيء في الشيء
نسبة بينهما والنسبة بين الشيئين تتوقف على كل واحد
من المنتسبين فاذن دوام الوجود يفتقر الى تحقق الزمان
واما ان المفتقر الى الغير لابد وان يكون ممكنا فقد بينا مرارا السادس
وجود واجب الوجود لو تحقق لكان موقوف الوجود اما

اما على تحقق هذا الحادث المعين او عدمه لانه لو لم يكن موقوف الوجود
على احدهما لجاز وجوده بدون كل واحد منهما فيجوز وجوده مع كونه مقارنا
لارتفاع النفي والاثبات وذلك محال بالضرورة اذا ثبت هذا
فنقول وجود هذا الحادث المعين او عدمه موقوف على الغير ضرورة
ان وجوده وعدمه ممكن والموقوف على الموقوف على الغير اولى
ان يكون ممكنا فواجب الوجود لذاته ممكن الوجود لذاته هذا خلف
السابع وجوب الواجب موقوف على انتفاء ما ينافي وجوده
وهو غيره فيكون واجب الوجود موقوفا على انتفاء غيره فيكون
ممكنا لذاته هذا خلف فهذه هي المعارضات التي يمكن ذكرها هنا
والجواب عن الاول قال الامام الاستاذ قدس الله روحه مدار
تلك الشبهة على كون الوجود مشتركا بين ساير الموجودات
وهو باطل على ما تقدم بيانه هذا هو الذي ذكره الامام رحمة الله عليه
ونحن نقول نسلم ان الوجود مشترك بين الواجب والممكن
ولكن لم قلتم ان الوجوب غير الوجود بل ذاته تعالى ووجوده
ووجوبه وحقيقته بمعنى واحد اما قوله الواجب لذاته يساوي
ساير الموجودات في اصل الوجود ويخالفها في الوجوب
قلنا لا نسلم بل الواجب يخالف غيره من الموجودات بقيد سلبي
وهو عدم عروضه لماهية ثم هذا الوجود الممتاز بقيد عدمي هو نفس الوجود

وهذا على راى الحكما ومذهبهم حيث قالوا وجود الله تعالى ممكنا ممتازا
عن غيره لعدم عروضه لماهية لم قلتم انه ليس كذلك لابد لهذا من دليل
وايضا لم لايجوز ان يكون الوجود المجرد مستلزما للوجوب
بمعنى عدم احتياجه الى غيره سلمنا ان الوجوب فى حق الواجب
عارض لماهية ولكن وجوبه عبارة عن كون ماهيته تقتضى لذاتها
ذلك الوجود وبالجملة فالماهية من حيث هى هى مقتضية لوجودها
تحقيقها وهذا معنى قولنا الله تعالى واجب الوجود لذاته وعلى
هذا يزول الاشكال من كل وجه وايضا ما المانع من ان يكون الوجوب
والوجود متلازمان من غير ان يكون احدهما علة للاخر ومعلولا
له اولغيره فهذا ما يمكن ان يقال على الوجه الاول اما قوله فى الوجه
الثانى كل ما وجب وجوده لابد وان يكون ذاتا وكل ذات
فانه يساوى ساير الذوات فى مفهوم الذاتية قلنا
ان عنيتم بكونه ذاتا هو انه قايم بنفسه مستقل بذاته على
معنى انه لا يفتقر الى محل يحل فيه فهذا مسلم لكن هذا المفهوم
قيد سلبى فلم لا يجوز ان يكون الامور المساويه فى هذا القيد
السلبى مختلفة فى تمام حقايقها فان الماهيات المختلفة
يجوز اشتراكها فى لازم واحد اما الاشيا المساوية فى الماهية
يستحيل ان تلزمها لوازم مختلفه وان اردتم كونه ذاتا مفهوما

اخر وراما ذكرناه من القيد السلبي فلا نسلم انه ذات بتقدير افر فعليكم
افادة تصوره ثم اقامة الحجة عليه فانا من ورا المنع في المقامين اما
قوله لو تحقق واجب الوجود لكان وجوده معلولا قلنا هذا بنا على ان
الوجود زايد على الماهية وهو ممنوع سلمنا ولكن ما المانع من ان يكون
وجوده معلول ماهية الله تعالى لا بشرط الوجود ولا بشرط العدم
بل هي من حيث هي هي كما ان ماهية الممكن مستلزمة لقبول الوجود
لا بشرط الوجود ولا بشرط العدم كذلك هنا وهذان الجوابان
مستندان على قواعد المتكلمين اما الفلاسفة قالوا وجود الله تعالى
غير عارض لماهية من الماهيات بل الوجود الغير العارض واجب التحقق
والتقرر على ما سبقت الاشارة اليه اما قوله في الوجه الرابع لو
تحقق وجود واجب الوجود لكان وجوبه لا يخلوا اما ان كان
عدميا اوثبوتيا قلنا لا شك في وجود موجود فاما ان يكون واجبا
او ممكنا فان كان الاول بطل الشك المذكور وان كان الثاني فما
ذكرتم من الاشكال في الوجوب عايد في الامكان واذا كان واردا
على كل حال سقط جميع ما ذكرتم على انا نقول لم لا يجوز ان يكون الوجوب
امرا وجوديا وهو نفس ذات الواجب واما الحكم والحمل
فذلك من قبيل الحمل اللفظي مثل قولنا الاسد ليث والخمر عقار الى
غير ذلك وهذا مذهب الفلاسفة حيث قالوا ان الوجوب امر وجودي

وهو نفس

وهو نفس ذات الواجب لم قلتم انه ليس كذلك لابد لهذا من دليل سلمنا ولكن لم
لا يجوز ان يكون الوجوب عبارة عن عدم احتياجه الى غيره في وجوده
اما قوله وجوب الوجود يقتضيه لا وجوب الوجود الخ قلنا هذا
معارض بوجه اخر وذلك ان الوجوب قدر مشترك بين واجب الوجود
وواجب العدم والوجوب امر عدمي بدليل صحة حمله على الممتنع واذا
كان المشترك امرا عدميا كان وجوب الوجود امرا عدميا والا لزم
كون العدم مقوما للوجود وهو محال بالضرورة فوقع التعارض اما
قوله في الوجه الخامس لو تحقق واجب الوجود لكان مفتقرا الى
الزمان قلنا لا نسلم وما المانع من ان يكون موجودا غنيا عن
الزمان والذي يدل عليه ان الوجود الدايم لو افتقر الى الزمان لكان
الزمان لكونه دائما يفتقر الى زمان اخر وهو محال اما قوله في الوجه
السادس لو تحقق واجب الوجود لكان وجوده موقوفا اما على
وجود هذا الحادث او عدمه قلنا ما تعني بالتوقف ان تعني به انه
لابد وان يقارنه اما وجوده او عدمه او تعني ان الواجب لذاته
يحتاج الى احدهما في وجوده ان عنيت به الاول فهذا مسلم ولكن
لا يلزم منه محال وان عنيت به الثاني فممنوع وما الدليل عليه اما قوله
في الوجه السابع وجود واجب الوجود موقوف على انتفاء
ما ينافيه قلنا ان عنيتم به انه لا يتحقق الا وان يكون ما ينافيه منتفيا

فهذا مسلم ولكن عدم المنافي كان من ذاته ومن لوازم حقيقته وان
اردتم به انه يحتاج في وجوده الى عدم ماينافيه فهو ممنوع متن
خواص واجب الوجود لذاته وهي عشرة الاول الشئ الواحد لايكون
واجبا لذاته ولغيره معا لان مابالغير يرتفع بارتفاع الغير ومابالذات
لا يرتفع بارتفاع الغير والجمع بينهما محال
التقرير اعلم ان واجب الوجود له معنيان احدهما ان يستحق
الوجود من ذاته ومعناه ان ماهيته تقتضي الوجود والمعنى الثاني
عدم احتياجه في وجوده الى غيره ويسمى بالاستغناء المطلق وهذا المعنى
من لوازم المعنى الاول الواجب بغيره معلول لذلك الغير ممكن في
نفسه اذا عرفت هذا فنقول يستحيل ان يكون واجبا لذاته وواجبا
بغيره اما الاول فلان الواجب لذاته لايرتفع بارتفاع الغير والواجب
بغيره الذي هو معلول يرتفع بارتفاع الغير فلوكان الشئ الواحد واجبا
لذاته وواجبا بغيره يلزم ان نحكم عليه العقل بانه لايرتفع بارتفاع الغير
نظرا الى كونه واجبا لذاته وان نحكم بانه يرتفع بارتفاع الغير نظرا الى
كونه واجبا لغيره ومعلولا له فيلزم الجمع بين النقيضين وهو محال اما ثانيا
فلان الواجب بغيره ممكن لذاته فلوكان الشئ الواحد واجبا لغيره
يلزم ان يكون الشئ الواحد واجبا وممكنا وهو محال .

متن

متن الواجب لذاته لا يتركب من غيره لان مركب محتاج الى جزؤه وجزؤه
غيره فكل مركب محتاج الى غيره وكل محتاج الى الغير ممكن لذاته
ولا شيء من الواجب لذاته ممكن لذاته

التفسير هذا هي الخاصية الثانية للواجب لذاته وتقريره ان نقول
واجب الوجود لا يجوز ان يكون له اجزاء يتقوم ذاته لا اجزاء حسية
كما يكون للجسم من الاجزاء الحسية ولا اجزاء عقلية كما للجسم من جزئية
اما الهيولى والصورة على مذهب الحكماء واما الجوهرين على راى
المتكلمين لان المركب محتاج الى جزؤه وجزؤه غيره فالمركب محتاج
الى الغير ممكن لذاته فاذن واجب الوجود ممكن لذاته هذا خلف
قال بعض الناس البرهان لم يدل الا على موجود ينقطع عنده
التسلسل ومن المعلوم ان الموجود المركب من امور يمتنع ارتفاع كل واحد
منها يكون ايضا يمتنع الارتفاع فح يكون صالحا لان ينقطع عنده
سلسلة الحاجة قال الامام رحمة الله عليه في جوابه ان كل واحد
من اجزائه لو كان واجبا لذاته لكان واجب الوجود اكثر من واحد
وقد ذلك وسيأتي الكلام فيه هنا ان شاء الله تعالى

متن
الواجب لذاته لا تركيب عنه غيره والا لكان بينه وبين الجزء الآخر علاقة
والواجب لذاته لا علاقة له بالغير

التفسير واجب الوجود لا يكون جزءا من غيره لانه لو كان كذلك

فاما ان يكون بينه وبين بقية الاجزاء التي يتركب عنها ذلك الغير
ملازمة او لايكون فان كان الاول فاما ان يكون الملازمة بينه وبين
غيره من الاجزاء لذاتيهما او لالذاتيهما والثالث والثاني محال
لانه يكون ذلك المركب من حيث هي هي معلولا للثالث فيكون
الواجب لذاته معلولا لغيره وهو محال لما بيناه من قبل وان كان
الاول فاما ان يحتاج احدهما في وجوده الى الاجزاء او ما يحتاج
اليه في الاخر او لايكون كذلك فان كان الثاني كان كل واحد منهما
مستغنيا عن الاخر من كل الوجوه فلا يجب مقارنتهما فلا يكون
بينهما ملازمة وايضا لايحصل من وجود موجودين هذا شانهما مجموع
يكون لذلك المجموع وحدة حقيقية فاذن لابد وان يكون احدهما
محتاجا الى الاخر فان كان المحتاج هو الواجب لذاته لزم ان يكون
كون الواجب لذاته محتاجا في وجوده الى غيره وكل ما يحتاج في وجوده
الى غيره لابد وان يكون ممكنا فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا خلف
واما ان كان على العكس فالواجب لذاته يكون مستغنيا عن الجزء
الاخر وعن كل ما يحتاج اليه فيجوز تحققه بدونه فلا يكون بينه وبينه
ملازمة وقد فرضناه كذلك هذا خلف وان كان الثاني وهو ان
لايكون بينهما ملازمة اصلا فلا يحصل بينهما مجموع واحد له حقيقة
واحدة وقد فرضناه كذلك هذا خلف وهذا الكلام غير تام
فليتامل فيه من الواجب لذاته لايكون وجوده زايدا على

ماهيته

١٦٤

ماهية التفسير اعلم ان مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري رضي الله عنه
ان وجود الله تعالى نفس حقيقته وكذلك وجود ساير الموجودات
فلا يكون وجود الله تعالى عارضا لماهيته اويمتنع ان يحل ذاته في غيره
على ماسياتي بيانه واما مذهب ابي علي بن سينا فهو ان الوجود
مشترك بين ساير الموجودات الا انه زعم مع هذا القول ان
وجود الله تعالى غير عارض لماهيته واما وجود ساير الموجودات
فهو عارض لماهياتها والحجة المذكورة في الكتاب ذكرها الشيخ
ابو علي ونحن نذكرها على احسن الوجوه ان شاء الله تعالى
فنقول لو كان وجوده مقارنا لماهيته فالحال لا يخلو اما ان كان
يكون تحقق ذلك الوجود متوقفا على تلك الماهية اولا يكون فان
لم يتوقف كان ذلك الوجود غنيا عن تلك الماهية فلا يكون
عارضا لها لان المعنى عن المحل لذاته لو كان حالا فيه يلزم انقلاب
الجوهر عرضا والعرض جوهرا وذلك سفسطة واذا لم يكن
عارضا لها يكون موجودا لذاته وقد فرضناه عارضا لها هذا خلف
واما ان يوقف تحقق ذلك الوجود على تلك الماهية كان
محتاجا الى تلك الماهية وكل محتاج الى غيره فهو ممكن لذاته فاذن
الوجود من حيث هو هو ممكن وكل ممكن فله سبب فلذلك الوجود
له سبب وذلك السبب ان كان غير ماهية واجب الوجود

كان وجود واجب الوجود علة فلا يكون واجب الوجود واجب الوجود هذا خلف وان كان سببه تلك الماهية والسبب متقدم بالوجود على المسبب لزم كون الماهية متقدمة بوجودها على وجودها فتكون موجودة قبل ان تكون موجودة وذلك يقتضي ان تكون موجودة مرتين وايضا يلزم التسلسل وايضا فتقدير امكان التسلسل لا يندفع الكلام به لانا نقول تلك الماهية اما ان تقتضي وجودا اولا تقتضي فان اقتضت وجودا لم يكن بين الماهية وبين ذلك الوجود وجودا اخر فتكون العلة غير متقدمة بالوجود على المعلول وذلك محال وان لم تقتضي وجودا كان ذلك هكذا بان ماهية لا تقتضي الوجود بل وجوده انما جاء من شيء آخر وذلك يدخله في الممكنات ويخرجه عن الواجبات هذا تقرير كلامهم على حسب الوجوه متن

والاعتراض عليه لم لا يجوز ان يكون المؤثر فيه هو الماهية الى اخره

التفسير لما فرغ الامام الاستاذ رحمة الله تعالى عليه من تقرير كلام الحكماء شرع في ايراد السوال عليه وتقريره ان نقول لا نسلم ان العلة متقدمة بالوجود على المعلول وهذا لان الماهية من حيث هي هي تؤثر في الوجود لا بشرط الوجود ثم انه اجاب عن سوال مقدر وهو ان الحكماء قالوا اذا كنت لا تعتبر وجود الماهية في كونها مؤثرة في الوجود لزمك ان يجوز كونها مؤثرة في الوجود عند كونها معدومة وذلك محال

محال فاجاب عنه وقال هذه مغالطة لان اعتبار الماهية مغاير لاعتبار
وجودها وعدمها وقد بينا ذلك ونحن اسندنا الوجود الى تلك الحقيقة
من هي هي لا من حيث انها معدومة والذي يدل على ما قلناه امران الاول
زعموا ان الماهية اذا شرط فيها الوجود والعدم لا يعرض لها الامكان
بل الامكان انما يعرض له من حيث هي هي فكما لا يلزم من اسقاط
الوجود عن درجة الاعتبار في كون الماهية معروضة للامكان ادخال
العدم فيها فكذلك لا يلزم في مسئلتنا والثاني ان الماهية قابلة
للوجود لا بشرط وجود اخر ثم لا يلزم ان يكون الماهية قابلة للوجود
بشرط العدم حتى يقال الماهية حال عدمها موصوفة بالوجود فكذلك
هنا لا يجعل المؤثر في الوجود هو الماهية المعدومة بل الماهية فظهر بهذا
فساد قولهم متن

ثم الذي يدل على ان واجب الوجود الخ

التقرير لما فرغ الامام الاستاذ من ايراد السؤال على دليلهم شرع
في وجوه المعارضة ونحن نقررها من وجوه الاول ما ذكره في هذا الكتاب
وتقريره ان نقول اتفق الجمهور على ان حقيقة الله تعالى غير
معلومة للبشر والحكماء ساعدوا عليه اذا ثبت هذا فنقول وجود
الله سبحانه وتعالى معلوم وماهيته غير معلومة ينتج من الثالث ان
وجوده غير ماهيته قال الحكماء وجوده عبارة عن الوجود المقيد

بالقيد السلبي ثم ان ذلك الوجود المقيد يستلزم صفات الجلال
وصفات الاكرام وتلك الامور لانهاية لها فنحن اذا قلنا ان حقيقته غير
معلومة اردنا به ان العقل يستحضر وجوده مع ماله من صفات الكمال
دفعة والثاني وهو ان الوجود من حيث هو وجود اما ان يقتضي احد
هذين القيدين اعني التجرد عن الماهية واللاتجرد او لا يقتضي واحدا منهما
فان كان الاول فاما ان يقتضي التجرد عن الماهية فيلزم ان يكون كل موجود
غير مقارن لماهية فيكون وجود الممكنات غير عارض لماهية هذا خلف لان
هذه المسئلة مفرعة على هذا المعنى او تقتضي عدم التجرد فيلزم ان يكون
كل وجود غير متجرد عن الماهية فيلزم ان يكون وجود الله تعالى مقارنا لماهية
واما ان كان الثاني وهو ان لا يكون الوجود مقتضيا احد القيدين فلانه
ح لا يوجد الا عارضا او عاريا الا لسبب منفصل فلا يصير واجب الوجود
مجردا عن الماهية الا لسبب منفصل فلا يكون وجود واجب الوجود بذاته
بل بسبب من خارج هذا خلف الوجه الثالث وهو ان الباري تعالى
مبدأ لغيره اما ان يكون لوجوده بشرط التجرد عن الماهية او لا بهذا الشرط
فان كان الاول لزم ان يكون القيد العدمي داخلا في علية الوجود لان
التجرد قيد عدمي فهذا محال واما ان لا يعتبر فيه هذا القيد بل لماهية الوجود
وتلك الماهية حاصلة في الممكنات فوجب ان يكون كل موجود علة
لوجود معلولات الباري سبحانه وتعالى وان يكون الباري تعالى معلولا

لكل

لكل الممكنات هذا خلف ومن اراد المبالغة فى هذه المباحث فعليه
شرح الاربعين   متن
الواجب لذاته لايجوز ان يكون وجوبه زايدا على ماهيته الى اخر ماقرره
الامام الاستاذ
التفسير اعلم ان الحكماء زعموا ان الوجوب نفس ذات الواجب
وليس هو جزؤه ولاصفة من صفاته بناء على ان الوجوب امر ثبوتى
اما المتكلمون فزعموا انه امر عدمى وهو عبارة عن عدم احتياجه فى وجوده
الى الغير فلاجرم لايكون الكلام معهم فى هذه المسئلة وانما الكلام مع الفلا سفة
اذا ثبت هذا فنقول بتقدير ان يكون الوجوب وصفا ثبوتيا يمتنع ان
يكون خارجا عن الذات لان كل ماكان خارجا عن الذات لايخلوا
اما ان كان مستقلا عن الذات اولايكون فان كان الاول لايكون
الوجوب وصفا لها فيكون وجوبها نفسها هذا خلف وان لم يكن
مستقلا كان متوقفا على غيره والمتوقف على الغير ممكن لذاته فالو جوب
ممكن لذاته فيصح عليه العدم فيكون عدمه لانعدام سببه الذى هو الذات
فاذن ان جاز العدم على الوجوب جاز ايضا على الذات وايضا اذا
كان الوجوب ممكنا والذات انما صارت واجبة بالوجوب فاذا
جاز عدم الوجوب جاز عدم الذات بطريق اولى متن
وايضا فوجوب ذلك الوجوب الخ

التفسير هذا وجه اخر وتقريره ان نقول اذا كان الوجوب ممكنا فلو امتنع
عدمه لم يكن ذلك الامتناع لنفس مفهومه بل لامتناع عدم سببه الذي هو
الذات فاذن حالة بين امرين اما ان يصح عدمه او لا يصح فان صح فمتى
صح عدم الوجوب صح عدم الواجب لانه علة هذا خلف وان لم
يصح فقد ثبت ان وجوب المعلول تابع لوجوب العلة فيلزم ان
تكون الماهية واجبة قبل وجوبها ويلزم التسلسل وهو محال متن
فعورض بان الوجوب والامتناع الخ
التفسير لما فرغ الامام الاستاذ رحمة الله عليه من ذكر ما يتمسك به الفلاسفة
في بيان ان الوجوب لا يجوز ان يكون وصفا خارجا عن ذات الواجب
بناء على ان الوجوب امر ثبوتي شرع في ذكر ما يمكن ان يجعل معارضا
لما ذكروه ويتبين به ان الوجوب يمتنع ان يكون نفس ذات الواجب
وانه مغاير له وتقريره ان نقول القضايا ثلثة الوجوب والامتناع
والامكان اذا ثبت هذا فنقول ان هذه الامور الثلثة كيفيات لانتساب
المحمولات الى الموضوعات مثال الاول قولنا الانسان واجب
ان يكون حيوانا ويمتنع ان يكون حجرا ويمكن ان يكون كاتبا اذا ثبت هذا
فنقول كيفية النسبة متأخرة عن النسبة المتأخرة عن المحمول والموضوع
والمتأخر عن المتأخر متأخر اولى ان يكون متأخرا فاذن الوجوب متأخر
عن ذات واجب الوجود بمرتبتين فلو كان الوجوب نفس

لزم

١٦٧

لزم تأخر الشيء عن نفسه بمرتبتين وهو محال ومعلوم ان الوجوب لايكون جزءا من ذات الواجب لما تقرر ان الواجب لايكون مركبا فاذن لم يبق الا ان يكون الوجوب زايدا على الماهية وهو المطلوب فوقع التعارض اجابوا عنه فقالوا الحمل في ذات الواجب من قبيل الحمل اللفظي فزال السوال متن

الوجوب بالذات لايكون مشتركا بين اثنين الخ

التفسير هذا هو الوجه الثاني يعتمد عليها الحكماء في بيان وحدانية واجب الوجوب وذكره ابو علي في كتاب الاشارات اذا عرفت هذا فنقول الدليل مبني على مقدمات المقدمة الاولى الوجوب امر ثبوتي الثانية ان الوجوب بالذات يمتنع ان يكون وصفا خارجا عن الذات الثالثة الوجوب وصف مشترك فيه الرابعة التعين امر ثبوتي زايد على خلاف ذات المتعين والخامسة ما به الاشتراك غير ما به الامتياز اذا عرفت هذه المقدمات فنقول لو قدرنا ذواتا تشاركه في وجوب الوجود فلابد وان يكون وجوب كل واحد منها مغايرا لهوية كل واحد منها فلا يخلو اما ان يكون بين وجوب كل واحد منها وبين تعينه ملازمة اولايكون فان لم يكن بين الجهتين ملازمة كان الوجوب لايقتضي التعين ولا التعين الوجوب فانضاف الوجوب بذلك التعين او التعين بذلك الوجوب يستدعي سببا من خارج فيكون

كل واحد من تلك الاشخاص ممكن الوجود محتاجا الى سبب يوجدها
ويشخصها فلا يكون الاشياء الواجبة واحدة هذا خلف واما ان كان
بين الجهتين ملازمة فاما ان تكون لا لنفس طبيعتها او لنفس طبيعتها فان
كان الاول كل واحد منها معلول علة منفصلة فيعود الكلام المحال
المذكور وان كان الثاني فاما ان يكون كل واحد منهما مستلزما للآخر
او ان يكون احدهما مستلزما دون الثاني والاول محال والالزم الدور
واما الثاني فلا يخلو اما ان يكون الهوية التي هي التعين مستلزمة
للوجوب او يكون الوجوب مستلزما للهوية فان كان الاول
لزم كون الوجوب معلولا واذا كان معلولا كان ممكنا واذا كان
ممكنا كان الواجب اولى ان يكون ممكنا وان كان الثاني فمتى تحقق
الوجوب بالذات تحقق تلك الخصوصية وذلك التعين فكل
واجب الوجود لذاته ليس الا ذلك الواجب الواحد فاذن
واجب الوجود واحد هذا تمام الحجة ويمكن ايرادها على وجه اخر فنقول
لو كان واجب الوجود اكثر من واحد لكان كل واحد مركبا من جزئين
على ما تقرر فيكون قوام واجب الوجود بهما فلا يكون واجب
الوجود لذاته واجبا لذاته لان قوامه بجزوه وجزوه غيره وما
قوامه بغيره فليس بواجب ثم انا ننقل الكلام الى جزئيه فنقول
الجزآن لابد وان يشتركا في الوجود والاكان الواجب متقوما

بما ليس بواجب والمتقوم بغير الواجب غير واجب فالواجب
ليس بواجب اصلا هذا خلف واذا ثبت تشاركهما في الوجوب
الذاتي فلابد وان يتباينا من وجه اخر اولم يتباينا من وجه اخر لم يتميز
احدهما عن الآخر فلا يكونان اثنين بل يكونان شيئا واحدا فلا يكون
لكل واحد منها جزان وقد ثبت ذلك هذا خلف واذا كان كل
من الجزئين متشاركا للاخر من وجه ومتباينا من وجه اخر لزم ان يتركب
كل واحد من الجزئين الآخرين وهكذا كل ما يفترض فيه من الجزئين لابد
وان يكونا متشاركين في الوجوب ومتباينين من وجه آخر وذلك
يوجب انقسامهما الى جزئين آخرين فاذن يجب ان يكون كل واحد
منهما مركبا من اجزاء غير متناهية لا مرة واحدة بل مرارا لا نهاية لها وذلك
محال ولتقريره قالوا لو كان واجب الوجود اكثر من واحد
لكانت الاشياء الداخلة تحته اما ان يكون اثرها الذاتيات او لا
بالذاتيات فان كان الذاتيات كان واجب الوجود جنسا
تحته انواع الذاتيات وان كان لا بالذاتيات كان واجب الوجود
نوعا تحته اشخاص والاول محال لوجوه الاول لابد من تلك الانواع
من فصول تميز بعضها عن البعض وذلك باطل لان الفصل يجب ان
يكون سببا لوجود حصة النوع من الجنس فيكون لوجوب الوجود
وجود اخر وايضا يلزم ان يكون الوجوب معلولا وهو محال الثاني الوجوب

الواجب لذاته لا يتركب من غيره لان كل مركب محتاج الى جزؤه وجزؤه
غيره فكل مركب محتاج الى غيره وكل محتاج الى الغير ممكن لذاته ولا شيء
من الواجب لذاته ممكن التفسير هذا هي الخاصية الثانية للواجب لذاته
وتقريره ان نقول واجب الوجود لا يجوز ان يكون له اجزء يتقوم ذاته
لا اجزا حسية كما يكون للجسم من الاجزا الحسية ولا اجزا عقلية كما للجسم
من جزويه اما الهيولى والصورة على مذهب الحكما واما الجوهرين على
راى المتكلمين لان المركب محتاج الى جزوه وجزؤه غيره فالمركب محتاج
الى الغير ممكن لذاته فاذن واجب الوجود ممكن لذاته هذا خلف
قال بعض الناس البرهان لم يدل الا على موجود ينقطع عنده .
التسلسل ومن المعلوم ان الموجود المركب من امور يمتنع ارتفاع
كل واحد منها يكون ايضا يمتنع الارتفاع فح يكون صالحا لان
ينقطع عنده سلسلة الحاجة قال الامام رحمة الله عليه في جوابه ان
كل واحد من اجزائه لو كان واجبا لذاته لكان واجب الوجود اكثر
من واحد وسيأتي الكلام فيه هنا ان شاء الله تعالى والواجب
لذاته لا يتركب عنه غيره والا لكان بينه وبين الجزء الآخر علاقة
والواجب لذاته لا علاقة له بالغير التفسير واجب الوجود لا
يكون جزءا من غيره لانه لو كان كذلك فاما ان يكون بينه وبين بقيه

الاجزاء التي يتركب عنها ذلك الغير ملازمة اولا يكون فان كان
الاول فاما ان يكون الملازمة بينه وبين غيره من الاجزاء لذاتيهما
اولا لذاتيهما والثالث والثاني محال لانه يكون ذلك المركب
من حيث هي هي معلولا للثالث فيكون الواجب لذاته معلولا
لغيره وهو محال لما بيناه من قبل وان كان الاول فاما ان يحتاج
احدهما في وجوده الى الاجزاء او ما يحتاج اليه في الآخر اولا يكون
فان كان الثاني كان كل واحد منهما مستغنيا عن الآخر من كل الوجوه
فلا يجب مقارنتهما فلا يكون بينهما ملازمة وايضا لا يحصل من
وجود موجودين هذا شأنهما مجموع يكون لذلك المجموع وحدة
حقيقية فاذن لابد وان يكون احدهما محتاجا الى الآخر فان كان
المحتاج هو الواجب لذاته لزم كون الواجب لذاته محتاجا في وجوده
الى غيره وكل ما يحتاج في وجوده الى غيره لابد وان يكون ممكنا
فالواجب لذاته ممكن لذاته هذا خلف واما ان كان على العكس
فالواجب لذاته يكون مستغنيا عن الجزء الآخر وعن كل ما يحتاج
اليه فيجوز تحققه بدونه فلا يكون بينه وبين بينه ملازمة وقد فرضناه
كذلك هذا خلف وان كان الثاني وهو ان لا يكون بينهما ملازمة
اصلا فلا يحصل بينهما مجموع واحد له حقيقة واحدة وقد فرضناه
كذلك هذا خلف وهذا الكلام غير تام فلنتأمل فيه متن الواجب

لذاته لا يكون وجوده زايدا على ماهية فتفسير هذا هو الوجه الثاني لبيان
ان الواجب الوجوب مقول على الواجب بالذات و على الواجب
بالغير بالاشتراك اللفظي لا بالاشتراك اللفظي المعنوي وتقريره
ان نقول المشترك بينهما لا يخلوا اما ان كان غنيا عن الغير او لم يكن
والقسمان باطلان فبطل القول بثبوت المشترك المعنوي بينهما
اما الاول فلان المشترك لو كان غنيا عن الغير لم تكن تمام ماهية
الوجوب بالغير عارضا للغير ضرورة ان المشترك احد اجزاء ماهية
وهو غني عن الغير والغني عن الغير يمتنع ان يكون عارضا للغير ضرورة
ان العارض على الشئ محتاج فيلزم كونه محتاجا حال ما فرضناه غنيا
عن الغير هذا خلف فاذن المشترك لا يعرض للغير البتة واذا لم
يعرض للغير لا يكون تمام ماهية الوجوب بالغير عارضا لذلك الغير
فلا يكون الواجب بالغير واجبا بالغير هذا خلف وان كان الثاني
وهو ان يكون المشترك بينهما محتاجا الى الغير يلزم ان لا يكون تمام
ماهية الوجوب بالذات غنيا عن الغير ضرورة ان تلك الماهية
محتاجة الى جميع اجزائها ومن جملة اجزائها القدر المشترك بينه
وبين الواجب بالغير وذلك المشترك محتاج الى الغير فيكون
هو محتاجا الى ما يحتاج اليه جزؤه الذي هو المشترك بينه وبين الوجوب

بينهما

بينهما في المعنى كان كل واحد منهما مركبا مما به المشاركة وما به الممايزة فيكون
وجوب الوجود للذات مركبا من جزئين وكل مركب يفتقر الى جزئيه وجزء
غيره فيكون الوجوب بالذات مفتقرا الى غيره فيكون ممكنا لذاته
واذا كان ممكنا لذاته كان الواجب اولى ان يكون ممكنا لذاته فالواجب
لذاته ممكن لذاته هذا خلف وايضا فان الوجوب اذا كان ممكنا
بحث لسه فيكون للوجوب وجوب اخر ولزم التسلسل وهو محال — هكذا في الاصل تأمل
متن
ولان القدر المشترك ان كان غنيا الخ
التفسير هذا هو الوجه الثاني لبيان ان الوجوب مقول على الواجب
بالذات وعلى الواجب بالغير بالاشتراك اللفظي لا بالاشتراك
المعنوي وتقريره ان نقول المشترك بينهما لايخلوا اما ان كان غنيا
عن الغير او لم يكن والقسمان باطلان فبطل القول بثبوت المشترك
المعنوي بينهما اما الاول فلان المشترك لو كان غنيا عن الغير لم
تكن تمام ماهية الوجوب بالغير عارضا للغير ضرورة ان المشترك
احد اجزاء ماهية وهو غني عن الغير والغني عن الغير يمتنع ان يكون
عارضا للغير ضرورة ان العارض على الشيء محتاج فيلزم كونه محتاجا
حال ما فرضناه غنيا عن الغير هذا خلف فاذن المشترك لا يعرض
للغير البتة واذا لم يعرض للغير لا يكون تمام ماهية الوجوب بالغير

عارضا لذلك الغير فلا يكون الواجب بالغير واجبا بالغير هذا خلف
وان كان الثاني وهو ان يكون المشترك بينهما محتاجا الى الغير يلزم ان
لا يكون تمام ماهية الوجوب بالذات غنيا عن الغير ضرورة ان تلك
الماهية محتاجة الى جميع اجزائها ومن جملة اجزائها القدر المشترك
بينه وبين الواجب بالغير وذلك المشترك محتاج الى الغير فيكون
هو محتاجا الى ما يحتاج اليه جزؤه الذي هو المشترك بينه وبين الوجوب
بالغير واذا لم يكن غنيا في تمام ماهيته كان ممكنا لذاته فيعود المحال من ان
الوجوب بالذات اذا كان ممكنا كان الواجب بذاته اولى ان يكون
ممكنا فهذا تقرير هذا الوجه متن
فعورض بان مسمى الواجب يمكن تقسيمه الى الواجب بالذات والواجب
بالغير ومورد التقسيم مشترك بين القسمين لا محالة
التقرير لما فرغ الامام الاستاذ رحمة الله عليه من ذكر دلايل الحكماء
اورد ما يعارض به دليلهم وتقريره ان نقول يمكن تقسيم الوجوب
الى الوجوب الذاتي والوجوب بالغير وقد قررنا ان مورد التقسيم لا بد
وان يكون مشتركا بين الاقسام فيلزم ان يكون الوجوب الذي
جعلناه مورد لهذا التقسيم مشتركا بين القسمين جميعا وذلك
يبطل قولكم وقد تكلمنا في باب الوجود على هذه الحجة حيث
قلنا مورد التقسيم تارة يكون مشتركا بحسب اللفظ وتارة بحسب

اللفظ

اللفظ والمعنى وقد مر ذلك فلا نعيده متن
ولقايل ان يستدل على ان الوجوب ليس وصفا ثبوتيا لانه لوكان
وصفا ثبوتيا لكان اما ان يكون مقولا على الواجب بالذات والوا جب
بالغير بالاشتراك المعنوي او بالاشتراك اللفظي وهما محالان
على ما تقدم فالوجوب ليس وصفا ثبوتيا
التفسير هذا الكلام خارج عن هذه المسئلة والامام الاستاذ
رحمة الله عليه لما فرغ من ذكر المعارضة وتقريرها اشار الى فايدة
زايدة فقال يمكن ان نوخذ من هذا المأخذ نكتة على ان الوجوب
ليس وصفا ثبوتيا وتقريره ان نقول لوكان الوجوب وصفا
ثبوتيا فاما ان يكون مقولا على الوجوب بالذات والوجوب
بالغير بحسب الاشتراك اللفظي او بحسب الاشتراك المعنوي
ولا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى القول بكون
الوجوب وصفا ثبوتيا اما الحصر فظاهر وانما قلنا انه يمتنع ان
يكون مقولا عليهما بحسب الاشتراك المعنوي وذلك لما قررناه
من الدليلين الدالين على ان الوجوب لا يكون مقولا على الواجب
بالذات والواجب بالغير بحسب الاشتراك المعنوي كما قرره
الحكماء ولما بطل القسمان يبطل القول بكون الوجوب امرا ثبوتيا
متن الواجب لذاته واجب من جميع جهاته اذ لو فرضنا الصافه

الصادقة بامر ثبوتي او سلبي لا يكفي في تحققه ذاته لتوقف حصول ذلك
الامر له او انتفائه عنه على حضور غير خارجي او عدمه وذاته موقوفة
على الغير فيكون ممكنا لذاته هذا خلف

كذا في الاصل ولعله في تحقق ان

التقرير معناه ان الواجب لذاته يكون واجبا في ذاته وصفات ذاته
على وجه لا يحتاج الى غيره لا في ذاته ولا في صفاته بل يكون تكون الذات
تقتضي ما لها من الصفات سواء كانت تلك الصفات سلبية
او ثبوتية وهذه الحجة يذكرونها لامتناع تغير على ذات الله تعالى وامتناع
قيام الحوادث بذاته وانعدام صفاته بعد وجودها وبالجملة فهي تدل
على انه لا يقبل البعض التغير اصلا في الذات والصفات وتقريرها
ان نقول كل صفة يعقل ثبوتها لواجب الوجود فاما ان يكفي لتحققها
ذات واجب الوجود او لا يكفي فان كانت ذاته كافية وجب
حصول تلك الصفة له دائما لدوام ذاته واذا كان كذلك استحال
التجدد والتغير عليه في صفاته واذا لم تكن ذاته كافية فلا يخلو اما
ان كانت كافية في سلبها عن ذاته او لا تكون فان كانت ذاته كافية
فلا يخلو اما ان كانت كافية في سلبها عن ذاته او في سلبها
وجب دوام سلبها بدوام ذاته واذا كان كذلك استحال عليه
التجدد والتغير وفي الصفات وان لم تكن ذاته كافية في ثبوت
ولا هي ايضا كافية في سلب الصفة يكون ثبوت الصفة له ولا ثبوتها
موقوفا

منوقفا واما كان القول بالامكان محال لانه اذا كان كون السواد
موجودا هو نفسه كان قولنا السواد يصح ان يكون موجودا ويصح ان
يكون معدوما نازل منزلة قولنا الموجود يصح ان يكون موجودا ويصح
ان يكون معدوما والاول باطل لان قولنا الموجود يصح ان يكون
موجودا قضية موضوعها قولنا الموجود ومحمولها قولنا يصح ان يكون
موجود فالموجود الذي هو المحمول اما ان يكون هو نفس الموضوع
او غيره فان كان الاول كان ذلك اسناد الشئ الى نفسه ونسبته
الى نفسه بالامكان وذلك محال وان كان الثاني لزم جواز كون
الشئ موجودا مرتين وهو محال بالضرورة واما الثاني وهو قولنا الموجود
يصح ان لا يكون موجودا فهو باطل لان معناه ان الموجود يصح ان
يتصف بالعدم وقد تقرر في بداية العقول ان امرا من
الامور اذا صح اتصافه بامر اخر من الامور لابد وان يكون متقررا
حالة اتصافه بذلك الوصف فيلزم جواز تقرر الموجودية مع
المعدومية التي جعلناها صفة لها وهو محال بالضرورة واما ان كان
وجود السواد غير كونه سوادا فالقول ايضا بانه يصح وجوده
محال لان الوجود بتقدير كونه مغايرا للماهية لابد وان يكون صفة لها
والا لم يكن السواد مثلا موصوفا بالوجود فلا يكون موجودا واذا
لم يكن موجودا لا يصح اتصافه بالوجود واذا ثبت هذا فنقول كون

كون السواد قابلا للوجود اما ان تكون تلك القابلية مشروطة
بكون السواد موجودا او لاتكون فان كان فاما ان تكون بوجود اخر
وبهذا الوجود الذي هو مقبول فان كان بوجود اخر لزم جواز كون الشي
موجودا مرتين وايضا الكلام في الوجود الذي جعلناه شرطا فيلزم
التسلسل وان كان الثاني كان الشي مشروطا بنفسه وهو محال لان الشرط
يتقدم على المشروط بالطبع والمشروط يتأخر عنه بالطبع فلو كان الشي
شرطا لنفسه لزم تقدمه على نفسه وتوقفه على نفسه وهو محال واما
ان كان الثاني من اصل التقسيم وهو ان لاتكون صحة وجود السواد
موقوفة على وجود اخر فهو باطل ايضا لان ما لايكون موجودا يكون
معدوما فيلزم ان يكون المعدوم موصوفا بالصفة الوجودية وهو محال
وايضا لو جوزتموه لزمت السفسطة اذ يحتمل ان يكون ما نشاهد
من الاجسام معدومة وان كانت موصوفة بصفات وجودية فهذا تقرير
هذه الشبهة والجواب هذه الشبهة ينتظم مثلها في وجود السواد وذلك
انه لو صدق قولنا السواد موجود لكان كونه موجودا اما ان يكون عين
كونه سوادا او غيره الى اخر ما قرره واذا كانت منتظمة في وجود
السواد بل في وجود جميع الاشياء فيلزم ان لايوجد موجود اصلا
وهو باطل لان المورد لهذه الشبهة ح لايكون موجودا فلا يستحق المطالبة

فكانت

فكانت اشارة الى اعتبار آخر وذلك ان يقال الوحدة حصة الذات
وليس كذلك لان المفهوم منه شيئان احدهما الذات والثانى كون
تلك الذات موصوفة بالوحدة فما جعلتموه واحدا ليس واحدا
فان الوحدة صفة للذات من حيث هى هى اما اذا اخذتها مع
الوحدة يكون الحاصل به شيئين لا شيئا واحدا فاذن الوحدة ليست
الا الذات من حيث هى مقطوع النظر فيه عن صفة الوحدة والعلم
وغير ذلك من الصفات فاما اذا اعتبرناها مع الصفات
فلا تكون واحدة وانما اشار العلماء الى هذا المعنى ليدفعوا قول من
يقول انه لو كان موصوفا بالصفات لا يكون واحدا فبينوا انه
لا تخرج الذات عن الوحدة وان اتصفت بصفات لا نهاية
لها اذا كانت خارجة عن الذات نعم الصفات اذا كانت
مقدمات يقدح ذلك فى الوحدة اما اذا كانت عوارض من خارجة
عن الذات فلا يقدح ذلك فى كون الموصوف واحدا متن خواص
الممكن لذاته مسئلة الممكن هو الذى لا يلزم من فرض وجوده ولا من
فرض عدمه محال التفسير هذا اشارة الى تعريف الممكن ومراده
هو ان العقل اذا فرضه موجودا او معدوما لا يلزم منه محال من حيث
هو هو وانما قيدناه بالوجود والعدم ليخرج منه الضرورى الوجود والضرورى
العدم واحترزنا بقولنا من حيث هو هو عن خلاف المعلوم فانه يلزم من

فرض عدمه محال لوكان معلوم الوجود او من وجوده محال لوكان معلوم العدم
وهو انقلاب العلم جهلا ومع ذلك فانه ممكن على الراى الصحيح وان
كان لبعض الناس منع منه الا ان المحال اللازم منه ما لزم منه من حيث
هو هو بل لزم من امر خارج عنه وكذلك المعلوم نظرا الى ذاته لا يلزم من
فرض عدمه ولا من فرض وجوده محال وان كان يلزم منه محال نظرا الى وجود
علته او عدمها ومن الناس من قال الممكن هو الذى يقبل الوجود والعدم
من حيث هو هو ومنهم من قال هو الذى لا يمتنع عليه الوجود والعدم من حيث
هو هو ومنهم من عرفه فقال هو الذى لا ضرورة فى وجوده ولا فى عدمه من
حيث هو هو ومنهم من قال هو الذى لا تكون حقيقته مباينة عن الوجود والعدم
من حيث هى هى والعبارات كلها متقاربة فلا يطول الكلام فيها فان
قيل القول بالامكان ممتنع من وجوه احدها ان وجود السواد مثلا اما
ان يكون عين كونه سوادا او غيره فان كان الاول كان قولك السواد
يصح ان يكون موجودا وان يكون معدوما جار مجرى قولنا الموجود يصح ان
يكون موجودا وان يكون معدوما لكن قولنا الموجود يصح ان يكون موجودا
باطل لان الموجود الذى جعلناه موضوعا والذى جعلناه محمولا ان
كان واحدا كان ذلك اضافة الشى الى نفسه بالامكان وهو
محال وان لم يكن واحدا لزم كون الشى الواحد موجودا مرتين فى الوجود
فقط

فقط ثم ان الامام الاستاذ قدس الله روحه العزيز اشار الى
اعتبار آخر وذلك ان يقال قد علمتم الوحدة خصية الذات
وليس كذلك لان المفهوم منه شيأن احدهما الذات والثانى
كون تلك الذات موصوفة بالوحدة فاجعلتموه واحدا ليس واحدا
قال الامام رحمة الله عليه الوحدة صفة للذات من حيث هى
هى اما اذا مع الوحدة يكون الحاصل به شيئين لا شيا واحدا
فاذن الوحدة ليست الا الذات من حيث هى مقطوع النظر
فيه عن صفة الوحدة والعلم وغير ذلك من الصفات فاما
اذا اعتبرناها مع الصفات فلا تكون واحدة وانما اشار
العلماء الى هذا المعنى ليدفعوا قول من يقول انه لو كان موصوفا
بالصفات لا يكون واحدا فنبهوا انه لا يخرج الذات عن
الوحدة وان اتصف بصفات لا نهاية لها اذا كانت خارجة
عن الذات نعم الصفات اذا كانت مقومات يقدح ذلك
فى الوحدة وان ~~اتصف بصفات~~ لا نهاية لها اذا كانت خارجة
~~عن الذات نعم الصفات اذا كانت مقومات~~ اما اذا كانت
عوارض خارجة عن الذات فلا يقدح ذلك فى كون الموصوف
واحد متن
خواص الممكن لذاته مسئلة الممكن هو الذى لا يلزم من فرض وجوده ولا

من حيث هو هو محال

التفسير هذا اشارة الى تعريف الممكن و مراده وهو ان العقل اذا فرضه موجودا او معدوما لا يلزم منه محال من حيث هو هو وانما قيدناه بالوجود والعدم ليخرج منه الضروري الوجود والضروري العدم واحترزنا بقولنا من حيث هو هو عن خلاف المعلوم فانه يلزم من فرض عدمه محال لو كان معلوم الوجود او من وجوده محال لو كان معلوم العدم وهو انقلاب العلم جهلا ومع ذلك فانه ممكن على الراي الصحيح وان كان بعض الناس منع منه الا ان المحال اللازم منه ما لزم منه من حيث هو هو بل لزم من امر خارج عنه وكذلك المعلوم نظرا الى ذاته لا يلزم من فرض عدمه ولا من فرض وجوده محال وان كان يلزم منه محال نظرا الى وجود علته او عدمها ومن الناس من قال الممكن هو الذي يقبل الوجود والعدم من حيث هو هو ومنهم من قال هو الذي لا يمتنع عليه الوجود والعدم من حيث هو هو ومنهم من عرفه فقال هو الذي لا ضرورة في وجوده ولا في عدمه من حيث هو هو ومنهم من قال هو الذي لا تكون حقيقته متابية عن الوجود والعدم من حيث هي هي والعبارات كلها متقاربة فلا نطول الكلام فيها متن

فان قيل القول بالامكان ممتنع من وجوه احدها ان وجود السواد مثلا اما ان يكون عين كونه سوادا او غيره فان كان الاول كان قولك السواد يصح ان يكون موجودا وان يكون معدوما جار مجرى قولنا الموجود

يصح

يصح ان يكون موجودا وان يكون معدوما لكن قولنا الموجود يصح ان يكون موجودا
باطل لان الموجود الذي جعلناه موضوعا والذي جعلناه محمولا ان كان واحدا
كان ذلك اضافة الشيء الى نفسه بالامكان وهو محال وان لم يكن واحدا
لزم كون الشيء الواحد موجودا مرتين واما قولنا الموجود يصح ان يكون معدوما
فباطل ايضا لانه متى حكم على امر بانه يصح اتصافه بامر اخر فذلك يستدعي
امكان تقرر الموصوف مع الوصف والموجودية لا يعقل تقررها مع المعدومية
فيستحيل ان يكون المحكوم عليه بصحة العدم لبس الوجود واما ان كان الحق هو
الثاني كان قولنا السواد يمكن ان يصير موجودا يرجع حاصله الى ان المعدوم يمكن
ان يصير موصوفا بالوجود وذلك محال على ما تقرر

التفسير هذا السؤال من الشكوك السوفسطائية وتقريره ان نقول الوجود
اما ان يكون عين السواد او غيره وانما كان القول بالامكان محال اما اذا
اذا كان كون السواد موجودا هو نفسه كان قولنا السواد يصح ان يكون
موجودا ويصح ان يكون معدوما نازلة منزلة قولنا الموجود يصح ان يكون
موجودا ويصح ان يكون معدوما والاول باطل لان قولنا الموجود يصح ان
يكون موجودا قضية موضوعها قولنا الموجود ومحمولها قولنا يصح ان يكون
موجودا فالموجود هو المحمول اما ان يكون هو نفس الموضوع او غيره فان كان
الاول كان ذلك اسناد الشيء الى نفسه ونسبته الى نفسه بالامكان وذلك
محال وان كان الثاني لزم جواز كون الشيء موجودا مرتين وهو محال بالضرورة

واما الثاني وهو قولنا الموجود يصح ان لا يكون موجودا فهو باطل لان
معناه ان الموجود يصح ان يتصف بالعدم وقد تقرر في بداية العقول ان
امرا من الامور اذا صح اتصافه بامر اخر من الامور لابد وان يكون متقررا حالة
اتصافه بذلك الوصف فيلزم جواز تقرر الموجودية مع المعدومية التي
جعلناها صفة لها وهو محال بالضرورة واما ان كان وجود السواد غير
كونه سوادا فالقول ايضا بانه يصح وجوده محال لان الوجود بتقدير
كونه مغايرا للماهية لابد وان يكون صفة لها والا لم يكن السواد مثلا
موصوفا بالوجود فلا يكون موجودا واذا لم يكن موجودا لا يصح اتصافه
بالوجود واذا ثبت هذا فنقول كون السواد قابلا للوجود اما ان
تكون تلك القابلية مشروطة بكون السواد موجودا او لا تكون فان
كان فاما ان يكون بوجود اخر او بهذا الوجود الذي هو مقبول فان كان
بوجود اخر لزم جواز كون الشيء موجودا مرتين وايضا الكلام في الوجود
الذي جعلناه شرطا كالكلام في الوجود الذي جعلناه مشروطا فيلزم
التسلسل وان كان الثاني كان الشيء مشروطا بنفسه وهو محال
لان الشرط يتقدم على المشروط بالطبع والمشروط يتاخر عنه
بالطبع فلو كان الشيء شرطا لنفسه لزم تقدمه على نفسه وتوقفه
على نفسه وهو محال واما ان كان الثاني من اصل التقسيم وهو ان
لا يكون صحة وجود السواد موقوفة على وجود امر اخر فهو باطل

ايضا

١٧٦

وايضا لان ما لا يكون موجودا يكون معدوما فيلزم ان يكون المعدوم
موصوفا بالصفة الوجودية وهو محال وايضا لو جوزتموه لزمت
السفسطة اذ يحتمل ان يكون ما نشاهده من الاجسام معدومة
وان كانت موصوفة بصفات وجودية فهذا تقرير هذه الشبهة والجواب
هذه الشبهة ينتظم مثلها في وجود السواد وذلك انه لو صدق قولنا
السواد موجود لكان كونه موجودا اما ان يكون عين كونه سوادا
او غيره الى اخر ما قرره واذا كانت منتظمة في وجود السواد بل في
وجود جميع الاشياء فيلزم ان لا يوجد موجودا اصلا وهو باطل لان
المورد لهذه الشبهة ح لا يكون موجودا فلا يستحق المخاطبة
فكانت هذه الشبهة ساقطة من هذا الوجه سلمنا لكن لم قلتم
انه يمتنع ان يكون السواد بعد وجوده على تقدير ان يكون وجوده
نفسه اما قوله الموجود الذي جعلناه موضوعا اما ان يكون عين
الذي جعلناه محمولا او غيره قلنا لا نسلم انا جعلناه محمولا بل
المحمول انما هو امكان وجوده او صحة وجوده الا انا ذكرنا الوجود
للتمييز والتعيين لم قلتم ان ذلك ممتنع سلمنا ولكن ما المانع من
ان يكون عينه اما قوله يلزم اضافة الشيء الى نفسه قلنا لم قلتم ان
ذلك محال الا انا نقول نفسي وذاتي ونفسه وذاته وهذا
من قبيل اضافة الشيء الى نفسه وبالجملة لم قلتم ان ذلك محال اما

واما قوله فی طرف العدم انا اذا وصفنا امرا بامر لابد وان یکون متقررا
حال کونه موصوفا بذلک الوصف قلنا لانسلم اونقول اذا وصفناه
بالصفات الثبوتیة اکان هذا ذلک لازما اما اذا وصفناه بالعدم
فلانسلم تقرره حال وصفه بالعدم بل یکون معناه انه نفی ومابقی لم قلتم
انه لیس کذلک لابد فهذا من دلیل سلمنا ولکن لم قلتم انه یمتنع ان یصح
وجوده علی تقدیر کون السواد غیره اما قوله یلزم حلول الصفة فی الموصوف
المعدوم قلنا السواد من حیث کونه سوادا مغایر لکونه موجودا
ولکونه معدوما لانه لوکان کون السواد عین کونه موجودا او عین کونه معدوما
لما عقل السواد والان یعقل کونه موجودا او معدوما ومعلوم انه لیس کذلک
فاذن السواد مغایر للوجود والعدم فاذا حصل الوجود للسواد کان
الموصوف بالوجود هو السواد فقط لا السواد مع قید العدم فزال
الاشکال لایقال الاشکال علی ما ذکرتم من وجهین الاول ان هذا
قول بالواسطة بین الوجود والعدم وقد ابطلتم ذلک فی مسئلة
القول بالاحوال والثانی اذا جوزتم ان تقوم الصفة الموجودة
بما لیس بموجود ولا معدوم فجوزوا ان یکون هذه الحرکات والالوان
قایمة بالاجسام ثم ان تلک الاجسام لاتکون موجودة ولا معدومة
وذلک دخول فی السفسطة لانا نجیب عن الاول هو ان ما ذکرناه
یوجب الواسطة فی المفهوم لا فی الخارج فاین احدهما بین

وجود ح

هنا رکاکة ظاهرة

من الاخر

من الآخر ومن الثاني ان التحاكم في النظريات الى الضروريات
ونحن لما رجعنا الى عقولنا وجدناها جازمة بان كون الماهية قابلة
للوجود لا يتوقف على كونها موجودة بوجود آخر والا لزم التسلسل ووجدناها
جازمة بان كونها قابلة لساير الصفات موقوفا على كونها موصوفة
بالوجود واذا حكم صريح العقل بهذا الفرق اندفع السوال السايل
فهذا ما نلقنه من امامي واستاذي قدس الله روحه في هذا الموضع
وان كان للنظر فيه مجال متين

وثانيها ان المحكوم عليه بالامكان اما ان يكون موجودا او معدوما فان
كان موجودا فهو حال الوجود يقبل العدم لاستحالة الجمع بين الوجود
والعدم واذا امتنع حصول العلم امتنع امكان حصول الموجود والعدم
وان كان معدوما فهو حال العدم لا يقبل الوجود فلا يحصل امكان الوجود
والعدم واذا استحال الخلو عن الوجود والعدم وكان كل واحد منها منافيا
للامكان كان القول بالامكان محالا

التقرير اعلم ان قوما من الحكما ابطلوا الامكان الحالي لاجل هذه الشبهة
وقالوا الامكان لا يوجد الا بحسب الاستقبال اما الامكان في الحال
فلا تحقق له واستدلوا على ذلك بوجهين ذكرهما الامام الاستاذ رحمة
الله عليه في هذا الكتاب اما الشبهة الاولى فتقريرها ان نقول كل ما
يشير العقل اليه فاما ان يكون موجودا واما ان يكون معدوما والعلم

بهذه المقدمة من الاوليات اذا ثبت هذا فنقول ان كان موجودا فالوجود منافي للعدم ومنافي العدم لايكون قابلا للعدم فلم يكن قبول العدم والوجود حاصلا فلايكون للممكن تحقق وان كان معدوما فالعدم منافي للوجود ومنافي الوجود لايكون قابلا للوجود والعدم فلم يكن قبول الوجود والعدم حاصلا فعلى كلى التقديرين القول بالامكان الوجه الثاني وهو ان ما يفرض ممكنا اما ان يكون سببه حاضرا معه اولايكون فان كان سببه حاضرا معه وجب حصوله لماتقرر غيرمرة ان المعلول يجب حصوله عند حضور سببه واذا كان واجبا لايكون ممكنا واما ان كان الثاني وهو انه لايكون سببه حاضرا معه فلانه ح يمتنع وجوده لما تقرر غير مرة ان المعلول يمتنع وجوده بدون سببه واذا كان ممتنعا لايكون ممكنا واذا استحال الخلو عن وجود السبب او عدمه وكان كل واحد منهما منافيا للامكان كان القول بالامكان محالا ولما احس بعض الحكماء بهذه الشبهة قال الامكان انما يثبت بالنسبة الى الاستقبال لابالنسبة الى الحال وثالثها وهو ان الشي لوكان ممكنا لكان امكانه اما ان يكون وصفا ثبوتيا او عدميا الخ

التفسير هذه هي الشبهة الثالثة لبيان ان القول بالامكان محال وتقريره ان نقول لوكان الشي ممكنا فامكانه لايخلوا اما ان كان وصفا وجوديا او وصفا عدميا والقسمان باطلان فبطل القول بكون.

يكون

فيبطل القول بكون الشيء ممكنا وانما قلنا ان الاول باطل وذلك ان الامكان
لو كان وصفا وجوديا لكان مساويا لساير الموجودات في كونه
موجودا ويمتاز عنها بتحقيقه واتصاف ماهيته بالوجود لا يخلو اما ان
يكون بالوجوب او بالامكان والاول محال اما اولا فلان الامكان
صفة لا يعقل ثبوته مستقلا بنفسه والعلم به ضروري واذا كان
كذلك يكون محتاجا في وجوده الى غيره والمحتاج في وجوده الى غيره يمتنع
ان يكون واجبا لذاته واما ثانيا فلان الامكان لو كان واجبا لذاته وهو
صفة للممكن يلزم كون الممكن موجودا والا لزم قيام الصفة الموجودة
بالامر العدمي وهو محال بالضرورة واذا كان الممكن موجودا وهو شرط
لوجود الامكان الذي هو واجب الوجود لذاته فيكون واجبا لان
ما هو شرط للواجب لذاته اولى ان يكون واجبا لذاته بيانه وذلك
ان الشرط لا يحتاج الى المشروط والمشروط يحتاج في وجوده الى
الشرط فاذا حكمنا على المحتاج بوجوب الوجود فلان نحكم على ما يحتاج
اليه ذلك الواجب مع استغنائه عنه لكونه واجبا لذاته كان ذلك
اولى واحرى واما ان كان اتصاف ماهيته بوجوده بالامكان يلزم ان
يكون للامكان امكان آخر والكلام فيه كما في الاول فيلزم التسلسل وانما
قلنا انه يمتنع ان يكون امكان الممكن امرا عدميا لانه يقتضي الامكان
والكلام فيه كما في الاول فيلزم التسلسل وانما قلنا انه يمتنع ان يكون

امكان الممكن امرا عدميا لانه يقتضي الامكان الذي هو وصف عدمي ويقتضي
العدم لابد وان يكون امرا ثبوتيا فاذن الامكان امر ثبوتي فصح ما ادعيناه
من انه لو تحقق القول بثبوت الممكن لكان امكانه لا يخلو اما ان وصفا
عدميا او وجوديا ولا سبيل الى كل واحد من القسمين فلا سبيل الى
القول بثبوت الممكن الشبهة الثالثة وهو ان المحكوم عليه بالامكان
لا يخلو اما ان كان مفردا او مركبا والاول محال لان الامكان من باب
النسب والاضافات والنسب لا يعرض للمفردات البتة والثاني
محال لان المركب ليس الا مجموع تلك المفردات فاذا امتنع عروض
الامكان لشيء من تلك الاحاد استحال عروضه لذلك المجموع فان قلت
لم لا يجوز عروضه لذلك الاجتماع قلت ذلك الاجتماع ان لم يكن
امرا زايدا فقد زال السوال وان كان امرا زايدا فهو اما ان يكون مفردا
او مركبا ويعود التقسيم فيه فهذه شبهة الطاعنين في تحقق الامكان

متن

لا يقال الجواب عن الاشكال الاول ان ذلك انما يتوجه على من يقول
الشيء حال وجوده ممكن الوجود او حال عدمه ممكن العدم اما من
يقول الشيء حال وجوده يمكن ان يصير معدوما في الزمان الثاني منه
لا يلزم ذلك الاشكال

التقرير لما ورد هذا السوال على بعض الحكما . عنه والتزم انه
لا معنى

لا معنى للامكان الحالى بل لا معنى له الا بالنسبة الى الاستقبال اذا ثبت
هذا فنقول على الاول نختار ان الوجود نفس السواد اما قوله ح يكون معناه
ان الموجود يصح ان يكون معدوما فيجتمع الوجود والعدم قلنا نحن لا نحكم بان
الموجود حال كونه موجودا يمكن عدمه بل نقول انه الآن يمكن ان يصير نفيا
محضا وعدما صرفا فى الزمان الاستقبالى وعلى هذا لا يلزم اجتماع الوجود
والعدم بل انما يجتمع ذلك ان لو كان يجوز عدمه حال وجوده وذلك
لا نقول به واعلم ان ذكر هذا الجواب عن الوجه الثانى اولى من ذكره فى معرض
الجواب عن الوجه الاول ولذلك نقل الحكما انهم اجابوا عن السوال
الثانى لا عن السوال الاول فاعلم ذلك متن

والجواب عن الثانى انه لا يلزم من صدق قولنا الماهية بشرط كونها
موجودة غير قابلة للعدم صدق قولنا الماهية التى هى احد اجزا ذلك
المجموع غير قابلة للعدم.

التفسير هذا هو الجواب الذى اعتمد عليه جميع المحققين من الحكما وتقريره
ان نقول لم لا يجوز ان يقال الشى الذى يكون موجودا او معدوما فان له
ماهية مغايرة لذلك الوجود ولذلك العدم وتلك الماهية قابلة للوجود
والعدم فيكون الامكان عبارة عن كون تلك الماهية قابلة للوجود بدلا
عن العدم والعدم بدلا عن الوجود والحاصل ان الماهية والوجود والماهية
والعدم حقيقتان مركبتان من الماهية والوجود او منها والعدم وهذه الحقيقة

المركبة من حيث هي هي غير قابلة للعدم والوجود لم قلتم ان ذلك محال لابد لهذا من دليل هذا هو المعتمد عليه في الجواب عن تلك الشبهة متن

وعن الثالث ان الامكان وصف ثابت في الذهن لا تحقق له في الخارج وعلى هذا التقدير لا يلزم ما ذكرتم

التفسير هذا هو الجواب عن الشبهة القايلة بان الشي لو كان ممكنا لكان امكانه اما ان يكون وصفا وجوديا او وصفا عدميا والقسمان باطلان وتقريره ان نقول لم لا يجوز ان يكون الامكان وصفا وجوديا اما قوله لو كان وجوديا لكان مساويا لغيره من الموجودات في كونه موجودا قال هذا الاشكال انما يلزم لو قلنا بانه وصف وجودي في الخارج اما اذا قلنا انه وصف وجودي في الذهن فلا يرد علينا هذا الاشكال وانا اقول هذا الجواب لا توجيه له وذلك انه يدعي ابتدا لو كان الشي ممكنا لكان امكانه اما ان يكون وجوديا في الخارج او لا يكون ويعود جميع ما قلناه وح لا يكون لهذا الكلام اتجاه البتة وايضا اذا كان الامكان امرا وجوديا في الذهن يكون مساويا لساير الموجودات في الوجود ويكون مخالفا لها في الحقيقة فاتصاف ماهيته بوجوده اما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا لذاته الى اخر ما قررناه فاذا هذا الجواب لا تحقق له البتة متن

لانا نجيب عن الاول من وجهين الاول ان القول بالامكان الاستقبال لانا اذا حكمنا على الموجود في الحال بانه يمكن ان يعدم في الاستقبال

فاما

فاما ان يقال امكان العدم الاستقبالى حاصل فى الحال اويقال امكان
العدم الاستقبالى لايحصل الا عند حصول الاستقبال اما الاول فمحال
لان العدم فى الاستقبال من حيث انه فى الاستقبال موقوف
على حضور الاستقبال وحصول الاستقبال فى الحال فالعدم
الاستقبالى محال الحضور فى الحال فاذا استحال حضور العدم
الاستقبالى فى الحال بل لايمكن حصوله الا فى الاستقبال كان امكان
حصوله حاصل فى الاستقبال لافى الحال
التقرير هذا الجواب عن قول من اعتذر عن تلك الشبهات
بنفى الامكان فى الحال وقال الامكان لايتحقق الا بالنسبة الى الاستقبال
فاراد الامام رحمة الله عليه يبين ان القول بالامكان الاستقبالى لايعقل
ولايتحقق الا بالاعتراف بالامكان الحالى اذا ثبت هذا فنقول
الدليل على بطلان قولهم هو ان القايل الموجود فى الحال يمكن ان
يعدم فى الاستقبال له مفهومان الاول يكون المراد منه ان الامكان
يحصل فى الحال بالنسبة الى الاستقبال والثانى ان يكون المراد منه
ان الامكان لايحصل فى الحال بل انما يحصل فى الاستقبال عند حدوث
الاستقبال فان كان المراد منه الاحتمال الاول فهو باطل لان حصول
الشى فى الاستقبال مشروط بحصول الاستقبال والا لما كان
ذلك الحصول موصوفا بكونه فى الاستقبال فاذن الحصول الموصوف

لكونه في الاستقبال لابد فيه من الاستقبال والاستقبال محال الحصول
في الحال لان الحال عبارة عن زمان وجد ولبعد لم ينعدم والاستقبال
عبارة عن زمان متوقع حصوله ولبعد لم يحصل وبين هذين المفهومين تنافي
والتضاد والتقابل فاستحال تحقق احدهما في الاخر واذا كان
حصول الاستقبال في الحال محال فنقول الموقوف على المحال محال
فالشيء بشرط حصوله في الاستقبال مستحيل الحصول في الحال واذا
كان محكوما عليه بالامتناع استحال ان يكون محكوما عليه بالامكان ضرورة
ان الامكان والامتناع لا يجتمعان في الشيء الواحد بالاعتبار الواحد
فاذن استحال ان يقال الشيء في الحال محكوم عليه بانه يمكن ان يوجد
في الاستقبال واما ان كان المراد منه الاحتمال الثاني فهو باطل
ايضا لان الاستقبال عند حضوره يصير حالا وحينئذ يعود ماقررناه
من الاشكال الاشكال فيه واذا بطل كل واحد من الاحتمالين بطل القول
بالامكان الاستقبالي هذا غاية تقرير هذا الدليل متن

فان قلت انه وان كان بهذا الشرط ممتنع الحصول في الحال لكنه غير ممتنع
في الاستقبال ونحن انما اثبتنا هذا الامكان بالنسبة الى الاستقبال
التفسير لما فرغ الامام الاستاذ رحمة الله عليه من تقرير الدليل اورد
على نفسه هذا السؤال وهو حسن وتقريره ان نقول فرق بين

الامكان

امكان العدم فى الاستقبال والعدم فى الاستقبال اذا ثبت
هذا فنقول العدم فى الاستقبال بشرط كون الاستقبال فى
الحال محال اما العدم فى الاستقبال ليس بمحال ونحن نثبت امكان
العدم فى الحال فى الاستقبال ولا نثبت امكان العدم بالنسبة
الى الاستقبال بشرط كون العدم فى الاستقبال يكون واقعا
فى الحال ح فان ذلك محال فاجاب الامام الاستاذ رحمة الله
عليه ونور مضجعه وقال حاصل كلامكم يرجع الى انكم تثبتون الامكان
فى الحال بالنسبة الى الاستقبال بدون ذلك الشرط الا انا نقول
الامكان صفة نسبية بدليل انه لا يمكن تعقلها الا بين الشيئين
واذا كان الامكان صفة نسبية والصفة النسبية لا توجد الا
عند وجود المنتسبين فحصول الامكان فى الحال بالنسبة الى
الاستقبال نسبة مخصوصة بين الحال والاستقبال فيلزم حصول
الحال والاستقبال معا فاذا كان امكان عدم الوجود
حاصلا فى الحال بالنسبة الى الاستقبال يلزم تحقق الحال
والاستقبال معا لكن ذلك محال فالقول بحصول امكان العدم
فى الاستقبال فى الحال محال وهذا الكلام ضعيف جدا بدليل ان
هذا الحادث المعين بشرط سبق العدم عليه كان امكانه حاصل
فى الازل بالنسبة الى مالا يزال لانه لو لم يكن ممكنا لكان اما واجبا

او ممتنعا فيلزم انقلاب الشئ من الوجوب او الامتناع الى
الامكان وهو محال فاذن امكانه حاصل فى الازل بالنسبة الى
ما لا يزال واما قوله الامكان من الصفات النسبية والصفة
النسبية متوقفة الحصول على كل واحد من المنتسبين فهو باطل
لانه يلزم ان لا يكون الحادث ممكن الوجود الا اذا تحقق وجوده
لان امكان وجوده نسبة بين ذاته ووجوده فاذا تحقق ذاته ووجوده
وجب ان لا يكون ممكنا فيلزم ان لا يكون الشئ ممكنا ثم اذا وجد صار
ممكنا وهو فاسد بالضرورة ولا يلتفت اليه الى قول القايل
بل هذا السوال من الاسئلة السوفسطائية القادحين فى البديهيات
فكيف ندعى هذا الكلام لان الحقايق اذا لاحت لا يلتفت الى
المعاندين وكذلك لا يشك عاقل متقدم على اليوم وقبله فيلزم
ان لا يتحقق قبله الامس الا اذا وجد الامس واليوم معا وكل ذلك
باطل بداهة يمن
الثانى ان سلمنا الامكان الاستقبالى لكن الاشكال المذكور لا
يندفع الى اخره
التقرير هذا هو الجواب الثانى من ذلك الجواب الوارد على الشبهة
المذكورة فى نفى الامكان وتقريره ان نقول الموجود فى الحال يمكن
ان يعدم فى الاستقبال حكم عليه بالعدم فى الاستقبال والمحكوم
عليه

والمحكوم عليه بحكم لابد وان يكون متقررا مع ذلك الحكم لانه لولا تقرره
معه لما كان هو المحكوم عليه والموصوف به وقد فرضنا ان الامر كذلك
هذا خلف فاذن لابد وان يكون المحكوم عليه بالعدم في الاستقبال متقررا
مع ذلك العدم فلو كانت هويته هي الوجود لزم جواز اتصاف الوجود
بالعدم فيعود الاشكال المذكور والذي ذكرناه اولا والسؤال عليه ان
نقول لم قلتم انه ممكن العدم في الاستقبال يكون هويته ثابتة مع العدم
في الاستقبال اما قوله المحكوم عليه بحكم لابد وان يكون متقررا مع ذلك الحكم
قلنا هذا اذا كان المحكوم عليه بالصفات الوجودية اوكيف كان
والاول مسلم والثاني ممنوع فانا نحكم على الممتنع بانه معدوم ولا يلزم
منه تقرره مع العدم وبالجملة فنحن المانعون وانتم مستدلون فعليكم
اقامة الدليل فكيف يصح ذلك ومن المعلوم بالضرورة ان موجود العدم
بعد وجوده ولا يمكن ان يقال الوجود المحكوم عليه بالانعدام متحقق مع
ذلك الانعدام على انا نقول من شرط المحكوم عليه ان يكون متحققا
مع الحكم في الذهن والعلم او في الخارج والاول مسلم والثاني
ممنوع لم قلتم انه كذلك لابد لهذا من دليل وكلام صاحب الكتاب
ظاهر لا يحتاج الى البيان متن
ومن السؤال الثاني ان شرط كون الشي قابلا للشي كون القابل
خاليا عما ينافي المقبول واذا كان وجود الماهية وعدمها ينافيان الامكان

والماهية لاتخلوا عنهما فقد امتنع خلوها عما ينافي الامكان فيمتنع ايضا فيها الامكان .

التفسير هذا الجواب عن الجواب الثاني وهو القائل بان الماهية من حيث اهي هي ممكنة وان كانت اذا اخذت باعتبار الوجود والعدم لاتكون ممكنة وتقريره ان نقول ماهية الشيء اما ان تكون نفس وجوده او غير وجوده فان كان الاول استحال ان يقال انه من حيث هو انه موجود ينافي العدم فاذن هو من حيث انه هو ينافي العدم فلا تكون قابلا للعدم فلا تكون ممكن العدم من حيث هو هو واما ان كان الثاني فهو باطل لوجوه الاول ما قرره الامام الاستاذ رحمة الله عليه في هذا الكتاب وذلك ان من شرط قبول الشيء لشيء اخر ان تكون القابل خاليا عما ينافي المقبول مثاله الجسم انما يكون قابلا للحركة بشرط خلوه عن السكون وكذلك انما يقبل البياض بشرط خلوه عن السواد اذا ثبت هذا فنقول لما كانت الماهية لاتعرى عن الوجود والعدم وكل واحد منهما ينافي الامكان لزم ان لاتكون موصوفة بالامكان البتة السوال عليه ان يقال لم قلتم ان شرط كون الشيء قابلا للشيء ان يكون القابل خاليا عما ينافي المقبول وظاهر انه ليس كذلك فان امكان اتصافه بامر من لوازم

لوازم ذاته وحقيقته لانه لو لم يكن من لوازمه لزم انقلاب الشي من
الامكان الاتصاف بالشي الى امكان الاتصاف به وذلك قلب
الحقايق ورفع الامكان عن المعقولات اصلا وهو باطل واما
الجسم فانه لذاته قابل للحركة الا ان تحقق الحركة موقوف على انتفاء
السكون وكذلك نقول في جميع الصفات المتضادة المتنافية
على المحل وبالجملة فالماهية من حيث هي هي اذا نظرنا اليها وذهلنا
عن وجودها وعدمها قضينا لها بانها لا تنافي من قبول الوجود والعدم
ولا نعني بكون الشي ممكنا سوى هذا القدر الوجه الثاني وهو انا بينا
ان وجود الشي يمتنع ان يكون زايدا عليه والثالث هو ان بتقدير
المساعدة على ان الوجود وصف زايد على الماهية والموصوف
بالامكان اما الماهية او الوجود او موصوفية الماهية بالوجود والكل
باطل اما اولا فلان كونه سوادا مثلا ينافي كونه لا سوادا والمنافي
للشي غير قابل له فالسواد يمتنع ان يقبل كونه لا سوادا واذا
كان كذلك يمتنع كون الامكان صفة للماهية واما انه يمتنع ان يكون
الامكان صفة للوجود لان كونه وجودا ينافي كونه لا وجودا والمنافي
غير قابل ويتم التعريف ما تقدم واما انه يمتنع ان يكون الامكان
صفة لموصوفية الماهية بذلك الوجود اما اولا فلان موصوفية

الماهية بالوجود يمتنع ان يكون زايدا على الماهية وعلى الوجود والا
لكان اتصاف الماهية بذلك الزايد المسمى بالموصوفية زايدا
اخر ولزم التسلسل واما ثانيا فلان ذلك الزايد له ماهية وله وجود
فيكون اتصاف ماهيته بوجوده زايد عليه ولزم التسلسل ايضا
واما ثالثا فلانه بتقدير ان يكون تلك الموصوفية زايدة على الماهية وعلى
الوجود فذلك الزايد اما ان يكون ماهيته عين وجوده او غير
وجوده فان كان الاول امتنع قيام الامكان به لما بينا ان الشيء
الذي ماهيته عين وجوده لا يقبل الامكان وان كان الثاني
عاد الكلام في ان الموصوف بذلك الامكان اما ماهيته او وجوده
او اتصاف ماهيته بوجوده وكل واحد منها باطل على ما مر فهذا
غاية تقرير هذا الكلام وهذه المفاوضات جرت بيني وبين امامي
واستاذي ناصر الشريعة ومويد الطريقة والمحيط بالعلوم العقلية
والنقلية انار الله برهانه ولقاه في القيامة رضوانه وهذا الضعيف
كان يمدحه الامام الاستاذ بقوة الفهم وجودة القريحة والذكا وقوة
الضبط والحفظ ومن اثار ما قاله رضوان الله عليه اني اكتب هذه
المباحث من غير كتاب ولا مطالعة دفتر وشي من الصحف اعاذنا
الله من الصحيفة ~~البتة~~ المفعلين والسوال عليه ان نقول لم لا يجوز البتة

ان

ان يكون الامكان صفة للماهية وهى السواد مثلا وهذا لان كون السواد
سوادا وكون الجوهر جوهرا انما صار جوهرا وسوادا بالفاعل اما
قوله السواد ينافى كونه سوادا والمنافى للشئ غير قابل له قلنا هذه
مغالطة وذلك ان المنافى للشئ لا يكون موصوفا بذلك الشئ مع
بقائه معه كالوجود المنافى للعدم فانه لا يصح ان يقال الوجود
يصير موصوفا بذلك الشئ وهو العدم مع بقائه وجودا اما وصف
الشئ بالعدم على معنى ان تلك الهوية لا تبقى لم قلتم ان المنافى
للشئ لا يقبل ما ينافيه بهذا التفسير لا بد لهذا من دليل وكيف يصح
ذلك وان شيا من الموجودات ينعدم مع انه ينافى فان انكر
الخصم ذلك فليس لنا الا المطالبة على النحو الذى ذكرت وح
ينقطع على وجه لا تمكنه الزيادة اصلا وكذلك نقول الوجود
يكون موصوفا بالامكان على ما قررناه فى الماهية فان عاد وقال
الماهية مفردة والامكان من الامور النسبية والنسبية لا تعرض
للمفردات قلنا المفهوم من الامكان هو انه لا يمتنع تحققه ولا
يمتنع ايضا انتفاؤه ولا نسلم ان الامكان بهذا التفسير لا تعرض
للمفردات فان قلت قولك السواد لا يمتنع ايضا انتفاؤه
حكم على السواد بالتحقق تارة وبالانتفا اخرى والمفهوم من

السوال مغاير للمفهوم من التحقق ومن الانتفاء فالامكان لم يعرض للمفرد
بل تعرض للماهية بالنسبة الى التحقق والانتفاء قلت مرادنا من
الامكان كون الشى فى نفسه بحيث يصح ان تبقى هوية وان لاتبقى
ولانشك ان المحكوم عليه هنا مفرد لامركب متن
ومن السوال الثالث ان حكم الذهن بالامكان اما ان يكون مطابقا
للمحكوم عليه اولايكون فان لم يكن مطابقا كان جهلا وكان حاصله ان
الذهن حكم بالامكان على ماليس فى نفسه ممكنا وان كان مطابقا
كان الشئ فى نفسه ممكنا فيعود الاشكال المذكور من انه ثبوتى
او عدمى
التفسير وقد علمنا ان المتكلمين يجعلون الامكان والاضافات والاحوال قلت ج
من الوجوه والاعتبارات التى لاثبوت لها الا فى الاذهان وقد
بينا ان تلك الطريقة ضعيفة الا انه تمكن ان يقال هنا قولا يمكن نصرة
قولهم به وذلك ان يقال ماذكرتم يقتضى كون الامتناع امراوجوديا
وكون العدم امرا وجوديا وذلك انا نحكم على الممتنع بالامتناع فهذا
الحكم لا يخلو اما ان كان مطابقا اولم يكن فان لم يكن كان ذلك
جهلا ومعناه ان العقل حكم على ماليس بممتنع بالامتناع فيلزم
ان لايكون امرا من الامور ممتنعا وان كان مطابقا يكون الممتنع
موصوفا

موصوفا بالامتناع ويكون ذلك الامتناع متحققا في الخارج فيلزم ان يكون الامتناع امرا وجوديا فيلزم كون الممتنع امرا وجوديا وهو محال بالضرورة ولما كان ذلك باطلا فكذلك هنا متن

ولان الامكان للشي وصف للشي ووصف الذهن شي اخر مغاير للمحكوم عليه بالامكان ووصف الشي يستحيل قيامه بغير ذلك الشي التفسير هذا هو الجواب من الوجه الثاني عن السؤال الوارد على الوجه الثالث وتقريره ان نقول امكان الممكن من صفاته بدليل انه يصدق عليه فلو لم يكن من صفاته ولا هو ايضا نفس ذاته وجزئها لان الجوهر مثلا ليس من الامور النسبية والامكان من الصفات النسبية ويستحيل ان يكون الوصف النسبي نفس الامر الذي ليس بنسبي او جزءا منه لانه لو كان كذلك لكان يتوقف تصوره وحقيقته على تصور غيره ولاجل انه ليس باضافي لا يتوقف على غيره فيلزم ان يكون موقوفا وان لا يكون موقوفا وهو محال بالضرورة فكان يجب ان لا يصدق عليه الامكان للعلم الضروري ان شيئا اذا لم يكن نفس شي او جزءه او صفته لا يصدق عليه كما لا يصدق الجوهر الجوهر على العرض فعلم ان الامكان صفة للممكن اذا ثبت هذا فنقول هنا مقدمة اخرى وهو ان صفة الشي يستحيل قيامها بغير ذلك

الشيء والالجاز ان يكون الواحد منا عالما بعلم قام بغيره ومتحركا
بحركة قايمة بغيره وهو محال اذا ثبت هذا فنقول هنا مقدمة ثالثة
وهي ان الذهن امر مغاير للممكن والعلم به ضروري اذا ثبتت هذه المقدمات
استحال القول بكون امكان الممكن قايما بالذهن وثابتا فيه والسوال
عليه بان يقال الممكن والامكان امران ثابتان في الذهن والامكان
صفة ثابتة له فعلى هذا لا يكون الامكان قايما بالذهن بل هو قايم بالقايم
بالذهن فلا يلزم ما ذكرتم ينتقض بالامتناع والعدم والابوة والبنوة
وغير ذلك من الصور متن
الا ان يقال المراد من قولنا امكان الشيء امر حاصل في الذهن ان العلم
بالامكان حاصل في الذهن وهو حق لكنه لا يدفع السوال لان البحث
وقع في الامكان العلم بالامكان الخ
التفسير هذا اعتذار بعض المتكلمين عما اشار اليه الامام رضي الله عنه
وذلك انهم قالوا نحن ننفي الوجود الذهني ولا نقول به ولكن مرادنا
من ان الامكان ثابت في الذهن هو ان العلم بالامكان ثابت في
اذهاننا وعقولنا لا ان الامكان ثابت في اذهاننا حتى يستقيم
قولكم ان صفة الشيء قايمة بغير ذلك الشيء فزال السوال فاجاب
الامام الاستاذ رضي الله عنه وقال هذا حق ولكن الكلام ما وقع في العلم
بالامكان

١٨٦

بالامكان بل انما وقع في الامكان نفسه وح يعود الكلام من ان الامكان
اما ان يكون وجوديا او عدميا والقسمان باطلان الخ ما قررناه

متن

مسئلة الممكن لذاته لا يوجد ولا يعدم الا لسبب منفصل لانهما لما
استويا بالنسبة اليه استحال الترجيح من غير مرجح

التفسير اعلم ان احتياج الممكن الى المرجح اختلف الناس فيه فالذي
صار اليه اكبر المحققين ان هذه قضية بديهية لا يمكن الاحتجاج عليها لان
البديهيات يستدل بها ولا يستدل عليها وقال قوم انها قضية
برهانية والامام شرع اولا في بيان كونها بديهية ثم ايراد السوال
عليها قال افرض الاول الشي اذا كان يمكن ان يكون ذلك ان ويمكن
ان لا يكون وكلا الجانبين اليه على السوا استحال ان يترجح احدهما
على الاخر الا لسبب قالوا ومثاله انا اذا فرضنا كفتي الميزان
على السوية لو فرض فارض يرجح احد الكفتين على الاخرى من
غير مرجح علم كل عاقل بطلان قوله بالبديهة فكذلك هنا متن

فان قيل قولكم لما استويا امتنع الترجيح الا لمرجح ان ادعيت
انه بديهي فهو ممنوع فانا لما عرضنا هذه القضية على العقل مع قولنا
الواحد نصف الاثنين وجدنا الثانية اظهر والتفاوت يدل
على تطريق الاحتمال بوجه ما الى الاول وعند قيام الاحتمال لا يبقى

التعين التام وان ادعيت انه برهانی فاین البرهان
التفسیر اعلم ان قوما من الجدلیین زعموا ان الامکان غیر محوج الی السبب
والامام ذکر ما یتمسکون به قالوا العلم بان الشی اذا کان نسبة الوجود
الیه کنسبة العدم فلا یترجح احدهما علی الاخر الا لسبب اما ان
یکون اولیا واما ان یکون مکتسبا لا جایز ان یجعل اولیا لانا اذا عرضنا
علی العقل هذه القضیة وقولنا الواحد نصف الاثنین لم یحل القضیة
الاولی فی القوة مثل القضیة الثانیة وتطرق الاحتمال ولو علی ابعد
الوجوه یبقی العلم من الامور الغیر المشاهده فی الجملة واذا انتفی
العلم امتنع ان یقال العلم بها اولیا وایضا فان اکثر العقلا التزموا
وقوع الممکن لا من سبب فی مواضع وما کان کذلک لم یکن
من الاولیات الاول ذهب بعضهم ان الله تعالی اوجد العالم
فی بعض الاوقات دون البعض من غیر مرجح والثانی ذهب
بعضهم الی ان الله تعالی خصص الافعال احکام مخصوص من الوجوب
والحظر والحسن والقبح من غیر ان یکون فی تلک الافعال ما یقتضی
تلک الاحکام الثالث الهارب من السبع اذا عن له طریقان
متساویان

متساويان من جميع الوجوه فانه يختار احدهما على الآخر من غير مرجح
وكذلك العطشان والجايع اذا خير بين قدحين متساويين فانه
يختار احدهما لا لمرجح الرابع ان بعض الناس قالوا الذوات متساوية
في الذاتية ثم ان بعضهم يختص بصفة معينة دون ساير الصفات
لا لامر وايضا لو كان احتياج الممكن الى المؤثر ضروريا كان العلم باحتياج
الثاني الى المؤثر معلوما ضروريا ضرورة انه ممكن حال بقايه وليس
كذلك لان اكثر العقلا لا يختلفون ذلك ويقولون تحصيل الحاصل
محال بضرورة العقل واذا كان وقوع الممكن من غير مرجح امرا ذهب اليه
معظم الخلق فكيف يسوغ دعوى الضرورة في امتناعه وان ادعيتم
ان هذه القضية برهانية فلابد من اقامة البرهان عليها فانا من ورآ المنع
الى اقامة البرهان متن

سلمنا صحة ما ذكرتم لكنه معارض بوجوه الاول انه لو افتقر الممكن الى
المؤثر لكان مؤثر به المؤثر في ذلك الاثر اما ان يكون وصفا ثبوتيا
او لم يكن والقسمان باطلان فالقول المؤثر به باطل الخ

التفسير تقرير هذه الشبهة وهو انه لو اثر شي في شيء لكان كون ذلك
المؤثر مؤثرا في ذلك الاثر اما ان يكون عدميا او وجوديا والاول محال
لان ثبوت المؤثر به اما ان يكون في الذهن على وجه لا يكون في الخارج

او على وجه يكون في الخارج والاول محال لان الذي وجد في الذهن لا يكون
مطابقا للخارج فهو جهل كمن اعتقد ان العالم قديم مع انه لا يكون كذلك
فلو كان حكم الذهن بالمؤثر به غير مطابق للخارج كان زلك جهلا فلا
يكون الشي في نفسه مؤثرا وهو المطلوب واما الثاني وهو ان يكون
للمؤثر به وجود في الخارج فهو محال ايضا لان المؤثر به اما ان يكون نفس
زات المؤثر او زات الاثر وهذا كما هو اعتقاد المتكلمين حيث قالوا
لا نعني بكون المؤثر مؤثرا في الاثر الا تحقق زات المؤثر وزات الاثر
او يكون ثالثا مغايرا لهما كما صار اليه الحكماء حيث اثبتوا زلك وسموه
بمقولة الفعل والانفعال والاولان باطلان اما اولا فلانا نعلم زات
المؤثر والاثر مع الشك في كونه مؤثرا فيه مثلا نعقل حقيقة واجب
الوجود ونعقل حقيقة العقل او الجسم ونشك في كون واجب الوجود
مؤثرا في العقل والجسم والمعلوم مغاير لما هو غير معلوم وكذلك
اذا علمنا العالم وعلمنا قدرة الله تعالى ثم نشك في ان العالم اثر
تلك القدرة ام لا واما ثانيا فلان مؤثرية شي في شي نسبة مخصوصة
لشي الى شي والنسبة بين الشيئين متوقفة التحقق على تحقق
كل واحد منهما والمتوقف على تحقق كل واحد منهما والمتوقف

على

على الامرين مغايرلهما لموثرية احدهما فى الآخر مغايرة لذات كل واحد
منها واما ان كانت موثرية هذا فى ذلك الامر امرامغايرالهما فموثر فذلك
المغاير اما ان يكون جوهرا قايمابذاته اوصفة لذلك المؤثر والاول باطل
امااولا فلان الموثرية صفة اضافية والصفة الاضافية يستحيل ان
يكون جوهرا قايما بذاته واماثانيا فلان بتقدير ان تكون الموثرية
جوهرا قايما بذاته فالموثر فى الاثر اما الجوهر الاول او الجوهر الثانى المسمى
بالموثرية او مجموعهما او امر ثالث مغايرلهما وعلى جميع التقديرات
يعود التقسيم وموثرية ذلك الشى الذى فرض موثرا فى ذلك ا
الاثر واما ان كانت الموثرية صفة لشى فكل ما كان صفة
لشى فهو مفتقر اليه لما تقرر ان الصفة تفتقر الى الموصوف
وكل ما يفتقر فى تحققه الى غيره فهو ممكن لذاته لما تقرر من خواص
الواجب لذاته انه لايحتاج فى وجوده وتحققه الى غيره وكل ممكن
فله موثر والاثر والا بطل دليلكم وقولكم فيكون الكلام فى موثرية
المؤثر فى تلك الموثرية كالكلام فى الاول فيلزم التسلسل وهو
محال وبتقدير تسليم كون التسلسل صحيحا فهو باطل ايضا لان
التسلسل انما يعقل اذا كان البعض يتلوا البعض على وجه لايكون
بينه وبين متلوه واسطة وهو محال لان تاثير المتلو فى التالى

متوسطة بينهما وقد كان لامتوسط هنا خلف وانما قلنا انه يمتنع ان
يكون تاثير المؤثر فى الاثر امرا عدميا وذلك ان المؤثرية تقتضيها اللامؤثرية
التى يصح حملها على العدم بدليل انه يصح ان يقال الممتنع لا مؤثرية له والصادق
على العدم لابد وان يكون عدما واذا كانت اللامؤثرية عدمية كانت
المؤثرية ثبوتية وهو المطلوب الوجه الثانى لبيان انه يمتنع ان تكون
المؤثرية امرا عدميا وذلك ان شيأ قد يصير مؤثرا بعد ان لم يكن
مؤثرا فتجدد المؤثرية بعد ان لم يكن تقتضى ان تكون المؤثرية امرا وجوديا
لانا لو جوزنا فى الشئ ان لا يكون مؤثرا ثم صار مؤثرا مع ان صفة
المؤثرية ليست بموجودة فليجوز ان يقال الذات اذا لم يكن عالمة
ثم صارت عالمة ان لا يكون العلم صفة وجودية وكذلك الكلام
فى الحركة والسكون وغير ذلك من الاعراض حتى يلزم نفى الاعراض
اصلا وراسا وهو محال بالضرورة فصح ما ادعيناه الخ فهذا تقرير هذه
الشبهة والسوال عليه ان نقول ما المانع من ان تكون المؤثرية فى
الذهن دون الخارج اما قوله الذى وجد فى الذهن ولا يكون مطابقا
للخارج يكون جهلا قلنا لانسلم وهو الا انكم يكون تلك المؤثرية
معدومة فى الخارج وموجودة فى الذهن وعلى هذا لا تكون واحدة من

١٨٩

هذه الاعتقادات جهلا نعم لو حكم العقل بان المؤثرية ثابتة في الخارج
ولا تكون ثابتة في الخارج كان ذلك جهلا كما لو حكم بان العالم قديم ولا
يكون قديما ثم نقول ما ذكرتم يشكل بالعدم والامتناع فان مقتضى
ما ذكروه ان تكون كل واحد منها امرا وجوديا او لا تكون امرا من الامور
معدوما او ممتنعا سلمنا ولكن لم قلتم انه يمتنع ان تكون موجودة
في الخارج اما قوله لو كانت المؤثرية موجودة في الخارج لا يخلوا
اما ان عبارة عن ذات المؤثر والاثر او مغايرا لهما قلنا نختار
القسم الاول اما قوله انا نتصور ذات المؤثر وذات الاثر
مع الشك في ان هذا مؤثر في ذلك ام لا قلنا لا نسلم اما على
راي الحكما فلانه تعالى مؤثر لذاته ويستحيل تصور العلة بدون
تصور المعلول وهذا هو الذي يعبرون عنه بان العلم بالعلة علم
بالمعلول ثم كيف يصح ان يقال نعلم حقيقة الله تعالى وحقيقة
العالم ونشك ان اكثر العقلاء ذهبوا الى ان حقيقة الله غير
معلومة للبشر فكانت هذه الدعوى باطلة واما على راي المتكلمين
فلان الامكان من لوازم ذات العالم والعلم بالملزوم علم باللازم
القريب ومتى علمنا الامكان علمنا ان له مؤثرا فكيف يصح ان
يقال نعلم حقيقة العالم ولا نعلم انه اثر ام ليس باثر سلمنا
ولكن ما المانع من ان يكون عبارة عن وجود الاثر بعد سبق

العدم عليه ومن الجايز ان نعلم وجوده ونشك هل وجد عن عدم اولا
وعلى هذا لو علمنا انه وجد عن عدم لابد وان نعلم له فاعلا لم قلتم انه ليس
كذلك لابد لهذا من دليل سلمنا ولكن لم قلتم انا نعلم العالم ولا
نعلم ان له موثر وهذا لا يعلم انه لابد وان يكون له فاعل نعم نشك في انه هل
صدر عن ذات الله تعالى ام ليس كذلك ولا نزاع فيه لانه موثر هاهنا
وانما النزاع في انا هل يمكن ان نتصور حقيقة العالم ولا نعلم انه اثر
لموثر مطلق هذا محل النزاع فكيف يدعى ابتدا سلمنا ولكن ما المانع
من ان يكون الموثر عبارة عن مجموع ذلك الاثر والموثر وعبارة عن
الانسبة وذلك المجموع والانسبة من لوازم ذات الاثر ويكون
المرجع بها الى ذات الاثر وذات الموثر اعنى هذين الطرفين واما
قوله في الوجه الثاني موثرية الموثر في الاثر نسبة بين ذات الموثر
والاثر قال المتكلمون لما كان الموثر عبارة عن ذات الاثر وهو
نفس العقل فلا يمكن دعواكم انها نسبة واضافة وبالجملة
فالمتكلمون ينكرون هذه القضية والحكما يقولون انه عبارة عن ذات
الاثر والموثر ويعرض لها نسبة واضافة بالمقايسة اعنى بمقايسة
احدهما الى الاخر فان الاضافة عارضة للموثر والاثر لانها نفس
الاضافة.

الاضافة لم قلتم انه ليس كذلك ثم نقول لو جاز ذلك لجاز ان يقال
العلم عبارة عن نفس النسبة والاضافة لانه لايعقل والا وان تكون
له معلوم ثم ان العقلا قالوا العلم صفة حقيقية عرضت له النسبة
والاضافة فكذلك نقول هنا فان منع في العلم اقتصرنا على المطالبة
وقلنا لم قلتم انه لايكون على النحو الذي ذكرناه لابد لهذا من دليل سلمنا
ولكن لم قلتم ان المؤثرية وكونه اثرا لايجوز ان يكون امرا ثابتا مغايرا لذات
المؤثر وذات الاثر اما قوله اما ان كان جوهرا او عرضا اما قوله في الوجه
الثاني وبتقدير ان يكون جوهرا فالمؤثرية اما ذلك الجوهر او هذا او مجموعها
قلنا ما المانع من ان يؤثر فيه الجوهر الاول و تكون مؤثرية عبارة عن
الجوهر الثاني ولايكون مؤثرية فيه امرا مغايرا لذات الجوهر الثاني
فلايلزم الدور والتسلسل سلمنا ولكن ما المانع من ان تكون صفة اما
قوله ح يكون ممكنة مفتقرة الى مؤثر الخ قلنا لانسلم انه يفتقر الى
المؤثر وهذا لان هذه المؤثرية قديمة والحدوث شرط في كون
الشي اثرا ومحتاجا الى المؤثر الا ان هذا يبطل القول بكون الممكن محتاجا
الى المؤثر فلابد معه من الحدوث سلمنا ولكن ما المانع من ان تكون
المؤثرية قيدا عدميا اما قوله اللامؤثرية تقتضي المؤثرية واللامؤثرية

عدم فيكون اللاموثرية امرا وجوديا قلنا يشكل ماذكرتم بالامتناع واللامتناع
فان اللامتناع يصدق على العدم الممكن فيكون عدما يعنى تعين ماذكرتم فيكون
الامتناع امرا وجوديا لكونه يقتضى اللامتناع الذى هو عدم تعين ماذكرتم
وجوابكم عن هذا هو جوابنا هاهنا ثم نقول هذا الاشكال لا يخلو اما ان كان
قادحا فى دعوانا ومفيدا للعلم والشك او لا يكون شئ من ذلك فان كان
الاول فقد اعترفتم بالتاثير والموثر وان كان الثانى فقد اعترفتم بان
ماذكرتم لا يقدح فى دعوانا بالضرورة فى ان الممكن له موثر فهذه جملة ما يمكن
ان يذكر الا ان فى بعضها ضعفا ذكرناها فى الاسئلة والاجوبة

متن

وثانيها ان الموثر اما ان يوثر فى الاثر حال وجود الاثر او حال عدمه الخ
ماذكره الامام الاستاذ

التفسير هذه هى الشبهة الثانية فى نفى القول بالموثر والتاثير اصلا
وتقريرها ان نقول تاثير الموثر فى الاثر اما ان يكون حال وجوده او حال
عدمه والاول محال والا لزم ايجاد الموجود وهو باطل قطعا والثانى
باطل لان الاثر حال عدمه بقى كما كان واذا بقى الاثر كما كان بقى
الشئ الذى كان غير موثر كما كان فيصدق عليه انه غير موثر واذا

واذا صدق

واذا صدق عليه انه غير مؤثر استحال ان يصدق عليه انه مؤثر لاستحالة
الجمع بين النفي والاثبات والسوال عليه من وجهين الاول ان
نقول الذي نتيجة هذا الدليل انه لا يؤثر فيه منضما الى حالة الوجود
ولا يؤثر فيه منضما الى حالة العدم ولكن ما المانع من ان يؤثر فيه لما هو هو
نظرا الى ذاته مقطوع النظر فيه عن حالة وجوده او حالة عدمه والحاصل
نقول لم قلتم انه اذا لم يؤثر فيه حال الوجود وحال العدم لا يؤثر فيه من
حيث هو لا بد لهذا من دليل وله ان يقول انه لا يخلو عن حالة وجود او
عن حالة عدم وكل واحد منهما منافيان للتاثير فيه واذا كان لا يخلوا
عن مناف التاثير فيه لا يتحقق التاثير فيه فلا يتحقق كون المؤثر فيه
مؤثرا ولا يتحقق كون الشي اثرا والسوال الثاني وهو ان نقول
لم لا يجوز ان يؤثر فيه حال الوجود اما قوله يلزم ايجاد الموجود وذلك
محال قلنا ما تعني بقولك ايجاد الموجود محال ان عنيت به جعله
موجودا مرتين فهو ممنوع وما الدليل على لزومه وان عنيت به صيرورته موجودا
لاجل تاثير ذلك المؤثر فيه فهذا مسلم ولكن لم قلتم ان ذلك محال فان
الحق عندنا ان القدرة تتعلق بالمقدور حال وجوده اعني في اول وجوده
وان عنيت به شيئا ثالثا فعليك اقامة تصوره ثم اقامة الدليل
على امتناعه فانا من ورا المنع من المقامين

متن وثالثها ان المؤثر اما ان يكون تاثيره في الماهية او في الوجود او في
اتصاف الماهية بالوجود

التفسير هذه الشبهة الثالثة قد تقدمت في صدر الكتاب وتقريرها
ان نقول لو اثر شيء في شيء اما ان يؤثر في ماهية او في وجوده او في اتصاف
ماهية بوجوده او في امر اخر والاقسام باسرها ممتنعة القول بالتاثير
وانما قلنا ان الاول محال وذلك ان كل ما بالغير يلزم من ارتفاع ذلك
الغير ارتفاعه فلو كان السواد سوادا بالغير لكان عند فرض عدم
ذلك الغير يخرج السواد عن كونه سوادا وهو محال ثم ان الامام الاستاذ
رحمة الله عليه اورد على نفسه سوالا حسنا في هذا المقام وتقريره
ان نقول قولكم يخرج السواد عن كونه سوادا انما يتوهم توهم المحال
من حيث انه توهم انه حال كونه سوادا يخرج عن كونه سوادا ونحن
لا نقول بذلك بل نقول عند عدم ذلك المؤثر يبطل السواد
ولا يبقى البتة فلم قلتم ان ذلك محال لا بد لهذا من دليل ثم ان الامام
رحمة الله عليه اجاب عنه بجواب في غاية الفساد وهو ان قال
قولكم يبطل ولا يبقى السواد وتعين السواد الى غير ذلك من تلك
العبارات قضية وكل قضية فلها موضوع ومحمول ولا بد في كل قضية
من تحقق موضوعها حال تحقق محمولها فقولنا السواد لا يبقى سوادا
قضية